البدائل المتاحة لإعادة بناء العلاقة بين مراكز الفكر ودوائر صنع السياسات في جمهورية مصر العربية

د. هبة جمال الدين(*)

تأتي هذه الدراسة متزامنة مع عدد من المبادرات والمشروعات القومية لدعم منظومة البحث العلمي في مصر، على رأسها إطلاق مؤسسة الرئاسة لبنك المعرفة، وتكوين البرلمان (برلمان مصر الجديدة) وما ينتظره من تحديات متعددة وتوقعات بتقديم حلول وتشريعات جديدة لتعالج المشكلات المجتمعية الداخلية والخارجية التي تقف أمام مسيرة التنمية في مصر(**).

وهو ما يعكس وجود مناخ من الدعم والاحتياج لكيانات جديدة تدعم عملية صنع السياسة العامة في هذه المرحلة الفارقة من تاريخ الوطن، عبر ما تقدمه من توصيات Recommendations وبدائل سياسات Policy Briefs، ومقترح تشريعات Bills. وهذه الكيانات الجديدة هي مراكز الفكر Think Tanks التي جاء ظهورها في العالم نتيجة للاحتياج المجتمعي والتطورات على الساحة الدولية وما يسفر عنه من ضرورة وجود مصانع للأفكار تتولى مسؤولية وضع الخطط الإستراتيجية واقتراح بدائل من السياسات التي يمكنها مجابهة تعقُّد المشكلات الطارئة على أجندة صانع القرار، فجاء ظهورها مع مطلع القرن الماضي في الولايات المتحدة لوضع خطط الغزو وقت الحرب العالمية الأولى وأخذ دورها في

(*) مدرس السياسات العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(**) تتقدم الباحثة بالشكر إلى مبادرة الإصلاح العربي على دعمها خلال إعداد الدراسة في إطار برنامج «دعم شباب الباحثين العرب» للدورة الثانية 2015-2016.

الظهـور والتبـلور، خاصة مع ظاهرة العـولمة وما أسـفرت عنه من غزارة في المعلومات والمعرفة التي تحتاج لقراءة رصينة ومتخصصة من باحثين على درجة من الكفاءة والخبرة والتخصص، يستطيعون مخاطبة صناع القرار بما يلائمهم من صياغات تتفق مع طبيعة عملهم وما يضطلعون به من مهام، وما هو متاح لديهم من وقت؛ فظهر ما يسمى بـ «أوراق السياسات العامة» Policy Papers ، التي تختص بها مراكز الفكر كآلية لمخاطبة صانع القرار. ومع تطور الوضع وتطـور دورها لم يعد وجهتها فقط صناع السياسـة أو متخذي القرار بالمعنى التقليدي، لكن الأمر تطور ليمتد إلى دوائر صنع السياسة المحتملين والمتوقعين من مختلف القوى السياسية الكائنة بالمجتمع المحلي والدولي، كجماعات المصالح، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني - المحلية والدولية وما تندرج تحتها من شبكات مؤثرة إقليميًّا ودوليًّا - ومنظمات حقوق الإنسان، والصحافة، ووسائل الإعلام المختلفة بما تحمله من قنوات مختلفة تقليدية ومستحدثة، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة. ومن ثَمَّ طورت أدواتها للتعامل مع تلك القوى الجديدة والمؤثرة.

ومن ثَمَّ لم يعد وجود تلك القوى من قبيل الترف أو الوجاهة وإنما أصبح ضرورة ملحَّة للاستمرار في ظل ما يواجهها من تحديات كائنة ومتوقعة أو محتملة على المدى القريب أو البعيد.

ومع اهتمـام الجماعة الدولية وظهورها كأحد اللاعبين المؤثرين بالدول الديمقـراطية كالولايات المتحـدة الأمريكـية كمركز راند، ومعهـد بروكنجز، ومركز وقف كارنيجي للسلام الدولي، نجد أن دورها على المستوى القومي لا يرتقي بالخبرة الدولية والعالمية. وتذهب بعض التقديرات كتقدير الدليل الكوني لمراكز الفكر الصـادر عن جامعـة بنسـلفانيا، إلى أنهـا 57 مركزًا، إلا أن الباحثـة تختلف مع هذا الرقم ومنهاجية البحث والاختيـار كما سيتضح لاحقًا. وعلى

الرغم من وجودها بهذه الكثرة إلا أن دور أيٍّ من هذه المراكز لا يمكن مقارنته بدور مراكز الفكر في الخبرة الأمريكية أو الأوروبية، أو حتىٰ الآسيوية - التي جاء ظهورها وتمحور دورها في المساعدة بوضع خطط التنمية التي تحتاجها الدول الآسيوية خلال عملية البناء الاقتصادي للدول - أو الإسرائيلية - التي تخدم المخطط الصهيوني التوسعي بما يحتاجه من خطط بديلة تمكنه من الاستمرار في سياساته ومواجهة ما يقابله من مخاطر دورية نتيجة وجوده في كيان معادٍ لسياساته.

ومع إيمان القيادة السياسية بأهمية دورها كما ورد في حديث الرئيس عبد الفتاح السيسي خلال افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدىٰ الفكر العربي، حيث أكد علىٰ ضرورة ربط التنمية بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، إلا أننا ما زلنا أمام غياب إستراتيجية رسمية واضحة لدعم مراكز الفكر ودورها، فعلىٰ سبيل المثال، لا يوجد تشريع يعترف بوجودها ويقنن عملها يمكن من خلاله مواجهة التحديات التي تقف أمامها نتيجة لتصنيفها إما كجمعية أهلية أو كشركة خاصة. ولم يتم تمثيل تلك المراكز في الهيئات الاستشارية لمؤسسة الرئاسة، أو لم تشارك بشكل مؤسسي في وضع الدستور المصري، كما أن الحكومة لا تعتمد علىٰ الكوادر البشرية بتلك المراكز لتولي مراكز في الجهاز الحكومي البيروقراطي؛ تفعيلًا لدور هذه المراكز كمورد للقوىٰ البشرية للجهاز الإداري بالدولة.

من هنا جاءت هذه الدراسة، خاصة في ظل دخول الوطن في مرحلة تاريخية جديدة باكتمال السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية، لتحاول أن تقدم مدخلًا لعقد اجتماعي جديد بين مراكز الفكر وصناع السياسة العامة، وذلك من خلال تشخيص الوضع والوصول لبدائل سياسات جديدة يمكنها أن تكون نواة لاضطلاع طرفي المعادلة بصياغة إستراتيجية توافقية لشكل العلاقة بينهما، للوصول بمصر إلىٰ بر الأمان. ولا شك أن حدوث ثورتين متتالين بمصر

لا بد أن يعكس الاحتياج لبناء مستقبل أفضل لتتكاتف فيه جميع القوى لإعادة بناء الدولة ومؤسستها، فجميع مؤسسات الدولة عليها مسؤولية مشتركة للتعاون والتنسيق والتكامل لتضافر الجهود المخلصة للتغلب على التحديات التنموية المختلفة والتهديدات الخارجية والداخلية الهدامة. هذا هو شكل العلاقة الواجب توافرها بين مؤسسات صنع القرار بمصر ومراكز الفكر المصرية، فمستقبل مصر هو الأهم، ولا شك أن التعاون بين الطرفين يصب في صالح هذا المستقبل المنشود.

في هذا الإطار لم تكتفِ الورقة البحثية بالمصادر المكتبية من الكتب والمراجع الأجنبية والعربية، وإنما استخدمت أداة المقابلة شبه المقنّنة مع عدد من رؤساء وخبراء مراكز الفكر الدولية والمصرية؛ أولًا بهدف التعرف على الخبرة الدولية المختلفة وما قدمته من دور في دعم عملية صنع السياسة العامة بأوطانها للوقوف على أبرز الدروس والخبرات التي يمكن الإفادة منها في الخبرة المصرية، إضافة إلى رسم خط متواتر لشكل العلاقة بين صانع القرار ومراكز الفكر ومكانة الخبرة المصرية على هذا الخط المتواتر. ثانيًا ساعدت المقابلات مع خبراء المراكز المصرية للوقوف على أبرز المشكلات التي تقف حائلًا أمام لعب دور مؤثر داخل عملية صنع السياسة، وتصوراتهم لما يجب أن يكون عليه شكل هذه العلاقة. ولم تغفل الدراسة التعرض لبعض دوائر صنع السياسة بمصر. وقد بلغ عدد المقابلات 18 مقابلة؛ 5 مقابلات مع عدد من الخبراء على الساحة الدولية (خبراء أسبان - ألمان - جنوب أفريقيين - فلسطين)، 13 مقابلة من خبراء وبعض قيادات ودوائر صنع السياسات المصرية، وكانت المقابلات مع الخبراء المصريين تحاول أن تعكس عينة ممثلة لمراكز الفكر؛ فجمعت بين المراكز الجامعية - الحكومية - والمستقلة المؤثرة التي ترتبط بعلاقات قوية مع صانع القرار، والتي ليس لها علاقة قوية مع النظام. والمراكز النخبوية كالمجلس المصري للشؤون الخارجية، والمراكز التي تتواصل مع الجمهور كمركز الأهرام

للدراسات السياسية. هذا إضافة إلى استخدام بعض الوثائق الأولية المنشورة وغير المنشورة.

إلا أنه تجدر الإشارة لضرورة تسجيل بعض الملحوظات التي طرأت خلال سلسلة المقابلات التي أجرتها الباحثة مع رؤساء وخبراء مراكز الفكر في مصر وبعض المسؤولين، خاصة أنها قد تكون كاشفة عن طبيعة عمل مراكز الفكر ومدى إيمانها بالتطوير والشفافية والمكاشفة، ليس للانتقاص وإنما لتقرير واقع فعلي. وهذه الملحوظات هي:

- رفض بعض مديري المراكز المشاركة بآرائهم في البحث لأسباب غير مفهومة، قد تكون تجنبًا لإبداء الرأي في قضية شائكة يتداخل فيها وضع حرية التعبير والرأي.

- خلال سلسلة المقابلات، ومع محاولة تحرّي الأمانة العلمية في الطرح، صُنِّفت الباحثة وفق توجه قادة هذه المراكز؛ إذا كان المركز مناوئًا للنظام الحالي فتم اعتبارها مدسوسة من قِبَل الجهات الأمنية لاستطلاع عملهم، وإن كان المركز على صلة قريبة من صانع القرار أو من صناع القرار كان ينظر إليها بعين الشك والحذر. مما مثل صعوبة خلال التقدم في هذه الدراسة، ولكن صدورها يحمل في طياته الأمل في أن تفيد المكتبة العربية وصانع القرار ومراكز الفكر في وطننا الغالي، ويساعدها على أن تصبح شريكًا فعليًّا في المستقبل.

من هنا تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة: الأول يتناول خارطة مراكز الفكر في مصر. والثاني يناقش إشكالية مراكز الفكر في مصر: تشخيص المشاكل الخاصة بالعلاقة بين مراكز الفكر ودوائر صنع السياسات في مصر. والثالث يتناول بدائل نوعية لإعادة بناء العلاقة: بين مراكز الفكر ودوائر صنع السياسات.

*

القسم الأول

خارطة مراكز الفكر بجمهورية مصر العربية[1]

عند دراسة مراكز الفكر المختلفة بمصر وجدت الباحثة أن بعض المراكز التي تصنف نفسها «مراكز فكر» ليست مراكز فكر بالمعنى المتداول في التجارب الدولية، إذ إنها لا تهتم بعملية صنع السياسة العامة، والقضايا التي تضعها بعض هذه المراكز على أجندتها تخرج عن دائرة الشأن العام، كما أن بعضها لا يمتلك آلية مخاطبة صانع القرار من خلال إعداد أوراق السياسات العامة. ومن ثَمَّ تخرج من نطاق الدراسة بالأساس، فالمعيار الحاكم هو مدى اهتمام تلك المراكز بقضايا السياسة العامة، وقدرتها على طرح بدائل السياسات لصانع القرار.

ويمكن التدليل على تلك المعايير المستخدمة من خلال المدخل النظري الذي سيطرح المفهوم وتصنيفاته وتقاطعه مع عملية صنع السياسة العامة كمدخل لدراسة حالة التجربة المصرية.

1- مقدمة: مراكز الفكر - مدخل نظري:

لم تعد عملية صنع السياسة العامة حكرًا على الدولة ومؤسساتها الرسمية، فهناك قوى جديدة بازغة لها إسهامها ودورها، بل وتقوم بوظائف جديدة تعجز بعض الحكومات عن الاضطلاع بها. هذه القوى هي مراكز الفكر التي جاء ظهورها نتيجة للاحتياج المجتمعي، والتطورات على الساحة الدولية وما تفرضه من ضرورة مساعدة صناع السياسة في مواجهة القضايا المعقدة التي أصبحت سمة العصر، إضافة إلى سقوط النظم الديكتاتورية والشمولية، وما أفرزته ظاهرة العولمة من فرص وتحديات جديدة أمام صانع السياسة العامة[2].

وتتعدد تصنيفاتها وتختلف من سياق سياسي لآخر وفقًا للوظيفة الموكلة إليها أو المساحة المتاحة وفق النظام السياسي الذي تعمل في كنفه. فهناك تصنيف يعتمد على نوعية الإنتاج البحثي الذي تقدمه مراكز الفكر، وآخر يتعلق بنطاق عملها، وتصنيف إضافي يقوم على تخصصها البحثي (حيث تتعدد بين التنمية الدولية، والسياسة الصحية، والسياسة البيئية، والأمن وشؤون الدولة، والسياسة الاقتصادية المحلية، والسياسة الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والشفافية والحكم الرشيد. وفقًا لما ذكره د. ماجين)[3]، وهناك تصنيف إضافي يستند إلى الجمهور المستهدف (صانع القرار، أو الرأي العام، أو الجمهور)[4]. هذا إضافة إلى التصنيف الذي يحتكم للتاريخ والنشأة، أو النطاق الجغرافي الذي تهتم به وتتخصص فيه.

إلا أن هذه الدراسة سترتكز بالأساس على معيار الاستقلالية والتبعية لتوافقها مع السياق المصري لبحث المساحة المتاحة لكل صنف من الأصناف العاملة لمراكز الفكر والوقوف على توافر هذه الأنماط كافة من غياب بعضها. ومساحة التأثير لها، وتصنف مراكز الفكر وفق هذا المعيار الحاكم.

وتؤثر هوية مراكز الفكر على استقلاليتها، سواء بالنسبة لأجندتها البحثية، أو لمصادر تمويلها ومدى استمرارية تلك المصادر. في هذا الإطار تصنف مراكز الفكر وفق ست مجموعات، هي:

(أ) **مراكز مستقلة** Autonomous and Independent: مستقلة في ممارسة أنشطتها ومصادر تمويلها عن الحكومة وأية جماعة مصالح أو جهة مانحة.

(ب) **مراكز شبه مستقلة** Quasi Independent: هي مراكز مستقلة عن الحكومة، ولكن أغلب مصادر تمويلها يأتي من جماعات المصالح، أو جهة مانحة، أو وكالة تعاقدية Contracting Agency. كما أن هذه الجهات لديها تأثير واضح على عمليات مراكز الفكر.

(ج) **مراكز تابعة للجامعة** University Affiliated (جامعية بدون طلبة): هي مراكز بحث تعمل داخل الحرم الجامعي.

(د) **مراكز تابعة للأحزاب السياسية** Political Party Affiliated: تنتمي رسميًا للأحزاب السياسية.

(هـ) **مراكز تابعة للحكومة** Government Affiliated: هي جزء من هيكل عمل الحكومة، ومن ثَمَّ تحصل على امتيازات الجهات الحكومية كافة، وعليها الواجبات نفسها. وتمارس دورها كمراكز فكر تسعى لتقديم ملخص السياسات ومقترح التشريعات لرفعها لصناع القرار، ومنها ما يتواصل مع الجمهور ومنها ما يقتصر دورها على التواصل على صناع السياسة العامة. إلا أن هناك من يستثني تلك المراكز من كونها مراكز فكر؛ نظرًا لتبعيتها للحكومة وما يترتب عليه من تدخلها في وضع أجندتها وتحديدها، حتى إن البعض قد يشكك في نزاهة المقترحات ونتائج الدراسات التي تصدرها وتعلنها للجمهور.

(و) **مراكز شبه تابعة للحكومة** Quasi Governmental: تمول بواسطة المنح الحكومية والتعاقدات الحكومية، إلا أنها ليست تابعة رسميًا للجهاز الحكومي.

وإذا نظرنا إلى المفهوم ذاته سنجد أن المحك الرئيسي لتعريف مراكز الفكر وتحديد هويتها هو انشغالها بقضايا السياسة العامة. وقبل تناول هذه النقطة ينبغي الإشارة إلى أن هذه الدراسة تستخدم التعريف الإجرائي لعملية صنع السياسة العامة بوصفها سلسلة القرارات والقوانين والبرامج التي تصدرها الحكومة بالاشتراك مع فاعلين آخرين بمناقشة مشكلة ملحَّة تهم قطاعًا عريضًا من الجمهور بهدف علاجها أو منع تجدد حدوثها[5]. ومن ثَمَّ المراكز التي لا تهتم بتلك القضايا تخرج من نطاق التعريف ومن نطاق هذه الدراسة.

وتتدرج مراكز الفكر من حيث انشغالها بعملية صنع السياسة العامة ما

بين مراكز **مختلطة تجمع بين الطبيعة الأكاديمية وكونه مركز فكر**، بمعنىٰ آخر يقدم دراسات أكاديمية وأوراق سياسات ترفع لصانع القرار. وهناك مراكز تسمىٰ **مراكز الفعل والتفكير Do Think Tanks** ، وتنشغل ببناء القدرات والتمكين السياسي والتنمية المجتمعية كمراكز المناصرة. **ومراكز فكر نقية Pure Think Tanks** ينصبّ شغلها الشاغل بقضايا السياسة العامة Policy Oriented ، ويظهر ذلك في ما تطرحه من مناقشات وما تقدمه من إصدارات ويعكس هذا النوع مستوىٰ التقدم في الدوائر الأكاديمية وإدراكها لمتطلبات دورها والتأثير المنتظر أن تمارسه[6].

والنظر إلىٰ عملية صنع السياسة العامة يطرح تساؤلًا مهمًّا حول أنماط تأثير تلك المراكز داخل عملية صنع السياسة وعلىٰ دوائر الصنع، حيث تستخدم الدراسة مفهوم «دوائر صنع السياسات» بالمعنىٰ الواسع، ليشمل الدوائر الرسمية وغير الرسمية، بمعنىٰ دوائر صنع السياسة المحتملين والمتوقعين من مختلف القوىٰ السياسية الكائنة بالمجتمع المحلي والدولي، كجماعات المصالح، وجماعات الضغط، والأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني - المحلية والدولية وما يندرج تحتها من شبكات مؤثرة إقليميًّا ودوليًّا - ومنظمات حقوق الإنسان، والصحافة، ووسائل الإعلام المختلفة بما تحمله من قنوات مختلفة تقليدية ومستحدثة، ومنها مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة؛ وذلك لمحاولة الوقوف علىٰ الدور المنوط بتلك المراكز في دراسة الحالة، حيث إنه بعد ثورتين متتاليتين لن يمكن الارتكان إلىٰ الدوائر الرسمية كفاعل وحيد في عملية صنع السياسية بمصر، فهناك فاعلون جدد ومطالب متعددة تحتاج إلىٰ إشباع علىٰ مراكز الفكر، آخذة في الاعتبار عند صياغة البدائل وكتابة أوراق السياسات.

وتتعدد هذه الأنماط في خمس رئيسة وفقًا لمراحل صنع السياسة العامة

تبدأ **بتحديد المشكلة المجتمعية**، ورصد ملامحها خلال ما تقدمه من إنتاج علمي. ثم تنتقل إلى العمل على **تحسين عملية صنع السياسة العامة** ومساندة صناع السياسة كالمساهمة في تحديد أولويات الحكومة، وتوعية الرأي العام وصانع السياسة ووسائل الإعلام بالمشكلات الملحَّة على الساحة. إضافة إلى تيسير تبادل الأفكار بين مختلف قطاعات المجتمع، ومد صناع القرار بالخدمات التقنية التي يحتاجونها، وكذا مدّهم بالكوادر البشرية المطلوبة. هذا إضافة إلى مساندة مراكز الفكر لبعض السياسات الجديدة التي يؤيدها الخبراء وصناع السياسة العامة، وإكسابهم الشرعية اللازمة لتطبيق تلك السياسات. **يليها المساهمة في تنفيذ السياسة الخارجية** للدولة من خلال ما تقدمه من أنشطة وما تنخرط فيه من نشاطات تقع في دائرة المفاوضات ثنائية الطريق، وأخيرًا ما تقوم به مراكز الفكر بخصوص **تقييم سياسات الحكومة وبرامجها**، حيث تتطلب دراسات التقييم الجادة والرصينة بيانات كافية حول الكيفية الجيدة لعمل برامج الحكومة، وكذا دراسة مدى استعداد جزء من الحكومة للمخاطرة بشكل يمكن أن يعرضها للفشل. وتقل جودة هذه الدراسات في الدول التي تقل بها إتاحة المعلومات، وتضعف بها محاسبة الحكومة[7].

مما سبق يمكن الوقوف على المفهوم الإجرائي الذي ستستخدمه هذه الدراسة لمراكز الفكر؛ حيث ستحتكم إلى معيارين رئيسيين للنظر إلى مراكز الفكر في التجربة المصرية؛ الأول معيار الاستقلالية النسبية ككيانات تتمتع باستقلال نسبي عن أية كيانات حكومية أو غير حكومية والمحك هو وضعها القانوني، وأجندتها البحثية، ومصادر تمويلها. والثاني معيار انشغالها بقضايا السياسة العامة، فهي Policy Oriented ، ومن ثَمَّ سيخرج من نطاق الدراسة مراكز الأبحاث التي لا تعمل بقضايا السياسة العامة أو التي لا تقدم أوراق سياسات عامة لصانع القرار.

2- دراسة الحالة: التجربة المصرية لمراكز الفكر:

كما سبق التنويه فإن بعض المراكز التي تنعت نفسها بمراكز الفكر لا ينطبق عليها المفهوم السابق الذي تتبناه الدراسة، كما أن بعض هذه المراكز يمكن تصنيفها في مرحلة ما من عملها كمركز فكر، وفي مرحلة أخرى كمؤسسة بحثية، والأمر يتوقف على رؤية مدير المركز وتوجهاته بل وصِلاته وعلاقاته الشخصية مع النظام وقياداته، وتظهر هذه الظاهرة بدرجة كبيرة بين المراكز الجامعية، فمركز الدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ومركز دراسات الدول النامية، ومركز الدراسات الاقتصادية ومركز استشارات الإدارة العامة جميعهم مرت بمراحل مختلفة كمنحى صاعد وهابط نحو الاهتمام بالسياسة العامة والتواصل مع صانع القرار. كذلك الحال بالنسبة لمركز معلومات مجلس الوزراء، الذي استطاع خلال الفترة الأخيرة من عهد الرئيس مبارك لعب دور كمركز فكر للسلطة التنفيذية، بل وأخذ على عاتقه مهمة تنظيم سلسلة من المؤتمرات التي تناقش قضايا مراكز الفكر في الخبرة الدولية المختلفة التي بدأت عام 2007 وانتهت مع ثورة 25 يناير 2011، وكان من المخطط أن ينشأ المركز شبكة دولية لمراكز الفكر في الدول النامية، لكن العمل بها توقف عقب تحول دوره لإدارة تنفيذية داخل الجهاز الإداري للدولة كما سيتضح لاحقًا.

وعلى الرغم من أن الدليل الكوني لمراكز الفكر الصادر عن جامعة بنسلفانيا يذكر أن عدد المراكز في مصر 57 مركز فكر، إلا أن هذا الرقم - وفقًا للمفهوم السابق - قد يكون مبالغًا فيه بدرجة واضحة، وسيتضح الأمر عن تناول تشخيص مشاكل العلاقة بين مراكز الفكر وصانع القرار[8].

إلا أن ذلك لا ينفي وجود مراكز فكر على الإطلاق، فهناك مراكز يمكن تصنيفها بوضوح كمراكز فكر تهتم بدعم عملية صنع السياسة العامة

كمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، والمركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية رغم حداثة عمله، والمركز الوطني للدراسات الأمنية، ومركز شركاء التنمية.

وعلى كلٍّ يمكن الوقوف على ثلاثة تصنيفات رئيسة لمراكز الفكر المصرية:

(أ) وفقًا للتبعية:

- تبدأ بمراكز الفكر الأكاديمية التابعة للجامعات الحكومية كجامعة القاهرة كمركز الدراسات السياسية خلال حقبة التسعينيات وبداية الألفية والتابعة للجامعات الخاصة كالجامعة الأمريكية (فقد لا تكون الجامعة الأمريكية مثالًا على سبيل الذكر، وإنما نموذج حصري ضمن منظومة التعليم الجامعي الخاص بمصر)، حيث يندرج تحت كل من هذه الجامعات سلسلة من مراكز الفكر. وتصنف كمراكز ذات طبيعة خاصة تعود تبعيتها للجامعة.

- أما التصنيف الثاني فهو لمراكز الفكر التابعة الحكومة كمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، وإن كان دوره حاليًا بعد الثورتين قد لا يجعله يندرج تحت منظومة مراكز الفكر بالأساس، وإنما هو مركز للأزمات أو المعلومات تابع لمجلس الوزراء. ولكنه قبل الثورة كان قد برز دوره كمركز فكر للسلطة التنفيذية، ومع الثورة اختلف وضعه ودوره. ومن أبرز أمثلة المراكز التابعة للقطاع العام مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

- ثم يأتي في النهاية التصنيف الثالث لمراكز الفكر الخاصة والمستقلة وما يميزها هو استقلالها عن الطابع الحكومي وقيامها بإعداد مشروعات وأبحاث لأغراض تجارية. ويختلف تأثير هذه المراكز حسب القرب والبعد من صانع القرار، فتأثيرها يتوقف على مدى استجابة صانع القرار لها، كالمركز الإقليمي للدراسات، ويتضح ذلك من خلال الشكل رقم (1) الذي يوضح خريطة مراكز الفكر بمصر.

شكل رقم (1)

خريطة مراكز الفكر في جمهورية مصر العربية

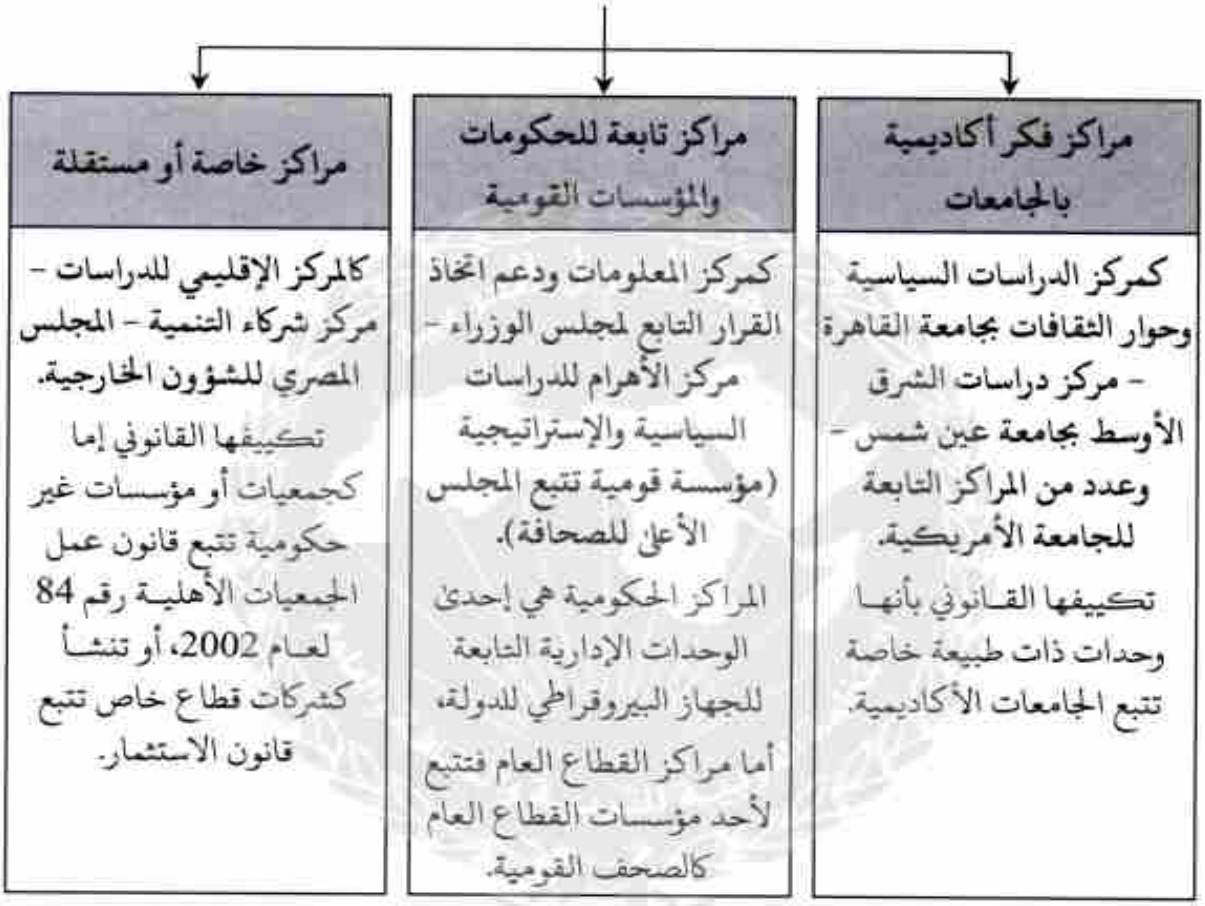

المصدر: إعداد الباحثة.

ولا يوجد بمصر مراكز فكر حزبية، أي تتبع الأحزاب السياسية، رغم تشدق بعض الأحزاب بوجودها داخل المنظومة المؤسسية للحزب، لكن ما هو قائم بالفعل لا يعدو أن يكون مكتب سكرتارية للحزب يقوم بتجميع معلومات أو ينسق أعمال الحزب الإدارية على أقصى تقدير، وليس مركز فكر بالمعنى المتعارف عليه في التجارب الدولية، وهذا قد يعود إلى ضعف الأحزاب ذاتها وضعف المخصصات المالية للأحزاب إضافة إلى ضعف الكيان المؤسسي للأحزاب السياسية في مصر.

(ب) التقسيم وفقًا للوضع القانوني:

بالنسبة للوضع القانوني لتلك المراكز، لا يوجد قانون واحد يشرع وجودها ويقنن وضعها وعلاقاتها ببعضها البعض. فمنها ما ينشئ كجمعية أهلية تندرج تحت قانون 84 لسنة 2002، أو تنشأ كشركة خاصة تندرج تحت قانون الاستثمار. أو كوحدة ذات طابع خاص تتبع إحدىٰ الجامعات. أو تتبع إحدىٰ مؤسسات الدولة وتعد تابعة لجهازها البيروقراطي أو إحدىٰ مؤسسات القطاع العام. بمعنىٰ آخر: يختلف وضعها القانوني وفق تبعيتها وتصنيفها القانوني.

(ج) التقسيم وفقًا للأجندة البحثية:

تتنوع القضايا التي تتخصص فيها مراكز الأبحاث بمصر، وباستعراض مجال اهتمام تلك المؤسسات البحثية، وبتطبيق التخصصات البحثية لمراكز الفكر التي أدرجها د. جيمس ماجين يتضح انطباقها جميعًا، حيث تعمل في الثمانية تخصصات المذكورة وهي: التنمية الدولية، والسياسة الصحية، والسياسة البيئية، والأمن وشؤون الدولة، والسياسة الاقتصادية المحلية، والسياسة الاجتماعية، والعلوم والتكنولوجيا، والشفافية والحكم الرشيد[9]. ولا ينفرد مركز محدد بفرع معين من الأفرع البحثية السالفة ذكرها. إلا أنه يلحظ عليها أن القضايا المطروحة علىٰ أجندتها البحثية ليتم النظر إليها كمراكز فكر، لا بد أن تخضع تحت طاولة قضايا السياسة العامة بأركانها المعارف عليها[10].

(د) خطة، برنامج، سلسلة قرارات أو قوانين.

(هـ) يتم اتخاذه من قِبَل الحكومة بالتعاون مع فاعلين آخرين.

(و) بغرض معالجة مشكلة أو قضية.

(ز) تهم قطاع عريض من الناس.

وذلك بما يهدف حل هذه المشكلة أو منع تجدد حدوثها.

فبغض النظر عن تصنيف د. ماجين لا بد من النظر إلى القضايا التي تهم صانع القرار المصري حاليًا ومدى اهتمام مراكز الفكر بهذه القضايا. فالمحلل لتوجهات القيادة السياسية في مصر يجد أنها تضع على قائمة اهتماماتها المشروعات القومية وتشجيع الاستثمار وحل المشكلات القومية كالتعليم والإسكان وغلاء الأسعار ومكافحة الإرهاب...[11]، وهنا يكمن السؤال حول عدد المراكز المهتمة بمثل هذه القضايا أو بأي منها. وهل القضايا التي توضع على الأجندة البحثية لمثل تلك المراكز تهم قطاعًا عريضًا من المواطنين، بمعنى آخر: هل هي قضايا شأن عام؟ هل تستهدف بدائل السياسات التي يتم طرحها علاج المشكلة أو منع تكرار حدوثها أم تكتفي بمجرد رصد المشكلة وأبعادها دون دعم صانع القرار بالسبل اللازمة لمواجهة المشكلة؟ فمثلًا قضية تغير المناخ تعد إحدى قضايا السياسة العامة والشأن العام وتمثل خطرًا شديدًا يُداهِم مصر بل ويهدد جزءًا مهمًا بها بالغرق، ورغم ذلك تُغفل القضايا المطروحة على أجندة المراكز بمصر الاهتمام بهذا الخطر، ولكن من أبرز الجهود التي تناولت القضية مركز شركاء من أجل التنمية، الذي نظَّم مؤتمرًا ضخمًا تناول القضية عام 2009.

وما تقصده الباحثة هو أن مفهوم السياسة العامة قد تغفله المراكز في مصر خلال عملها، ومن ثَمَّ يصعب وصفها بمراكز الفكر.

(ح) تقسيم وفقًا للاستقلالية:

تؤثر هوية مراكز الفكر على استقلاليتها سواء بالنسبة لأجندتها البحثية، أو لمصادر تمويلها ومدى استمرارية تلك المصادر. في هذا الإطار تصنف مراكز الفكر وفق ست مجموعات[12]:

1- **مراكز مستقلة:** كالمركز الإقليمي للدراسات، فهو مستقل في ممارسة نشاطه ومصادر تمويله، وفي تحديد أجندته البحثية.

2- **مراكز شبه مستقلة:** كمركز ابن خلدون، فهو مركز مستقل عن الحكومة إلا أن أغلب مصادر تمويله تأتي من الجهات المانحة، مما قد يؤثر على مفهوم الحياد التام بسبب أجندة الجهات المانحة وأولوياتها.

3- **مراكز تابعة للجامعة** University Affiliated (جامعية بدون طلبة): كمركز الدراسات السياسية وحوار الثقافات.

4- **مراكز تابعة للأحزاب السياسية** Political Party Affiliated: لا يوجد هذا النوع في مصر بسبب ضعف الأحزاب ذاتها. ولكن يمكن القول إن الجمعية الوطنية للتغير، التي كان يرأسها رجل الأعمال أحمد عز إبّان حكم مبارك، كانت تحاول أن تلعب هذا الدور مع الحزب الوطني اللجنة العليا للسياسات ولكن بعد سقوط النظام تم حلها.

5- **مراكز تابعة للحكومة** Government Affiliated: من أبرز الأمثلة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وكان دوره بارزًا قبيل نهاية حكم مبارك، ولكن مع تغير نظم الحكم وسرعة تغير الحكومات تأثر دور هذا المركز وتراجع بوصفه مركز فكر لصانع القرار، بل إنه أصبح بمثابة وحدة للأزمات، بمعنى آخر تقلص دوره في دعم عملية صنع السياسة العامة مقابل كونه مؤسسة تنفيذية تساهم في تنفيذ السياسة العامة. ويندرج مركز الأهرام للدراسات السياسية تحت هذا التصنيف، حيث كان يخضع قبل حل مجلس الشورى إليه وبعد إلغاء وجوده يدير شؤون المؤسسة - شأنها شأن المؤسسات القومية الأخرى - المجلس الأعلى للصحافة إلى حين إقرار مجلس النواب قانونًا خاصًا بذلك.

6- **مراكز شبه تابعة للحكومة** Quasi Governmental: تمول بواسطة المنح الحكومية والتعاقدات الحكومية، إلا أنها ليست تابعة رسميًا للجهاز الحكومي، كمركز الدراسات السياسية والمستقبلية الذي تم حله مع عام 2013.

وبالنسبة للحياد بعد الثورات المتتالية بعد عام 2011 أصبح الحياد والالتزام بقواعد البحث العلمي أمرًا شديد الحساسية، فظهرت مراكز موالية لحكم الإخوان بل وتصدر تقارير قد تخالف الواقع، مثل المركز المصري لدراسات الإعلام والرأي العام الذي يصدر استطلاعات للرأي العام تناصر الإخوان، ويظهر ذلك في ما يصدره من نتائج[13]. بل وهناك بعض المراكز التي اتخذت مواقف سياسية من بعض القضايا، كمركز النيل للدراسات الاقتصادية والإستراتيجية، فوقت الانتخابات الرئاسية عام 2012 أعلن رفضه ترشح الفريق أحمد شفيق وطالب د. محمد مرسي وحمدين صباحي ود. عبد المنعم أبو الفتوح بالتوحد معًا؛ حفاظًا على التئام الميدان وقواه الثورية مما يتنافى مع القواعد العلمية للبحث العلمي التي تفرض الحياد[14]. وكان لمثل هذا النهج الفضل في زيادة أزمة الثقة بين مراكز الفكر وصانع القرار، وقد يكون الانتماء السياسي للباحثين أصبح أحد مشاكل مراكز الفكر في مصر (وهذا ما سيتم تناوله لاحقًا).

(ط) وفقًا لمعيار فئة الاستهداف[15]:

1- مراكز تستهدف الرأي العام في المقام الأول: هي مراكز فكر تهدف لأن يكون لها تأثير طويل الأجل لصياغة أهداف السياسة العامة، من خلال الوصول إلى الرأي العام والاهتمام بالقضايا التي تهم الجمهور. ولن نجدها بمصر بشكل كبير فأغلب مراكز الأبحاث بمصر مراكز نخبوية ولكن مجازًا يمكن وصف مركز بصيرة لدراسات الرأي العام بوصفه يهتم باستطلاع رأي الجمهور بالقضايا الملحَّة، فهو بمثابة أداة كاشفة لنبض الرأي العام[16].

2- مراكز تستهدف وسائل الإعلام: إذا كانت غاية مراكز الفكر هي المساعدة في تشكيل المناقشات العامة، فهذا الصنف يضع أولوية أعلى للاقتراب

من وسائل الإعلام أكثر من تقديم تقارير إلى صناع القرار، مثل مركز الجمهورية للدراسات والأبحاث السياسية والأمنية[17].

3- مراكز تستهدف صانع القرار: تقوم بدعوة أعضاء البرلمان وأعضاء السلطة التنفيذية واختيارهم للمشاركة في أنشطتها، حتى يتسنى لها التأثير على عملية صناعة السياسة العامة، مثل المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية[18]، والمجلس المصري للشؤون الخارجية[19].

وإذا حاولنا قياس تأثير مراكز الفكر في مصر على عملية صنع السياسة العامة، فكما سبق القول: يصعب قياس تأثير اختلاف الأفكار والجزم بتأثير مركز عن الآخر، إلا أن الباحثة ستحاول جاهدة أن تستخدم بعض المحددات التي طرحها د. جيمس ماجين[20] لرصد تأثير بعض المراكز، حيث تتصف تلك المعايير بالمزج بين الكم والكيف، كما سبقت الإشارة، وقد توصلت للتالي:

- **القدرة على البقاء عبر الزمن:** استطاعت العديد من مراكز الأبحاث في مصر البقاء على ما مدى طويل وفقًا لسنة إنشائها، إلا أنه في المقابل هناك مراكز لم تستطع الصمود رغم تميزها البحثي وانتهى عملها، كالمركز الدولي للدراسات المستقبلية.

- **القدرة على توظيف نخبة من الباحثين والمحللين و زيادة عضوية مجلس إدارة مراكز الفكر** (بنسبة معقولة) لا تواجه مراكز الأبحاث في مصر مشكلة كبيرة في هذا العنصر، فهناك مراكز حديثة العهد قد لا يتعدى عمرها السبع سنوات، واستطاعت تكوين فريق بحثي قوي ومجلس إدارة متميز كالمركز الإقليمي.

- **الموارد المالية المتاحة ومدى استمراريتها:** تعد هذه مشكلة كبيرة تعاني منها العديد من مراكز الأبحاث في مصر، وسيتم تناولها بالتفصيل خلال تشخيص الأزمة.

- **حضور شخصيات عامة وشخصيات مهمة** للمؤتمرات والسمينارات، والقدرة على التقريب بين النخبة والأكاديميين ومدى استقلالية تلك المراكز: يتفاوت هذا المعيار من مركز لآخر حسب القرب من صانع القرار وشبكة العلاقات والاتصالات. فعلى سبيل المثال يعجز المركز العربي للدراسات الإنسانية بعد ثورة 30 يونيه ليس عن دعوة شخصيات بارزة في فاعلياته وإنما عن إقامتها بالفعل بسبب الموافقة الأمنية، خاصة أنه مركز إسلامي الطابع والتوجه.

- **إصدار مطبوعات محكّمة والتوجه نحو زيادتها:** تصدر العديد من مراكز الأبحاث المطبوعات والدوريات المحكّمة كمركز الأهرام، بل وتتعدد قضاياها لكن يعاني الوطن العربي بالأساس من غياب التنافسية البحثية، وقد يكون من أسبابها قضية المحكّم ذاته[21].

- **سمعة أكاديمية جيدة** (وعلى الساحة الدولية): للأسف تعمل مراكز الفكر في مصر بمعزل عن الساحة الدولية والمعايير الدولية، إلا العدد القليل؛ فمركز الأهرام للدراسات يحتل المرتبة رقم 65 عالميًا، وهو من أول 100 مركز على مستوى العالم خارج أمريكا، في دليل مراكز الفكر الصادر عن جامعة بنسلفانيا لعام 2014، والمركز الثاني على مستوى الوطن إفريقيًا والشرق الأوسط، يليه المركز المصري للدراسات الاقتصادية الذي جاء في المركز رقم 13 على مستوى أفريقيا[22].

- **التغطية الإعلامية للأنشطة والعلاقة مع وسائل الإعلام:** تتفاوت التغطية الإعلامية للأنشطة والعلاقة مع وسائل الإعلام من مركز لآخر، لكن سيتم مناقشتها خلال تشخيص المشكلة.

- **رصد توصية محددة لمراكز الفكر تم تطبيقها من قبل صناع السياسة العامة،** ووجود علاقة مباشرة بين جهود المراكز الفكرية والتغيير الإيجابي،

وإعـداد مقـترحات قوانين وأوراق أكاديمية وبحثيـة، وهو جهـد من الصـعب رصده ولكن الحالة الأكثر شيوعًا هي حالة مركز الأهرام خلال حرب الخليج الثانية[23].

وبغض النظر عن هذه المحددات فقد استطعت - تبسيطًا للوضع ومراعاة للخبرة المصرية - الوقوف على خمسة محددات رئيسة يمكن من خلال معالجتها النظر إلى تأثير تلك المراكز من عدمه:

أولًا- العلاقة مع الحكومة:

- إلى أي مدى يعي المسؤولون والجهات الحكومية بالأنشطة البحثية لمراكز الفكر.. ويأخذونها في الاعتبار ويساندونها؟

- كم عدد ملخصات السياسات التي يتم رفعها بشكل دوري إلى صانع القرار؟

- هل يلتحق عدد من العاملين بمراكز الفكر بالعمل في دوائر صنع القرار؟

- إلى أي حد تدمج هذه الأنشطة في إطار الخطط الإقليمية والوطنية؟

- إلى أي درجة يحرص صناع القرار أو يستجيبون إلى دعوة مراكز الفكر للمشاركة في أنشطتها كالمؤتمرات والندوات؟

ويمكن القول إن المجلس المصري للشؤون الخارجية مثال جيد للإجابة عن هذه التساؤلات، حيث يتواصل بشكل واضح مع وزارة الخارجية المصرية من خلال علاقات أعضـاء مجلس الإدارة القـوية وانتماء بعضهم لتلك المؤسسة الكبيرة، ويشاركون في المناقشات التي تحتاج الوزارة للاستماع للخبراء بالنسبة للشأن الخارجي، بل ويشارك وزير الخارجية في المؤتمر السنوي للمركز[24].

ثانيًا- العلاقة مع وسائل الإعلام:

إلى أي مدى تَقْدِر المؤسسة على التواصل مع وسائل الإعلام في دعم أنشطتها:

- نشر المعلومات عن مراكز الفكر.
- بناء الوعي العام حول عمل مراكز الفكر.
- حملات التوعية المصممة لتغيير السلوكيات.
- المناصرة.
- تجنيد الموارد.

تنجح بعض مراكز الفكر المصرية في هذا الشأن، ولكن ليس بالمعنى المذكور، فعلى سبيل المثال نجح المركز الإقليمي في فترة وجيزة في التواجد على الساحة الإعلامية، ولكنه في المقابل لم ينظم حملة مخططة للمناصرة أو حملة للتوعية وتغيير السلوك أو لتنمية الموارد وحشد الرأي العام.

ثالثًا- المناصرة Advocacy:

- إلى أي درجة تبذل مراكز الفكر جهودًا مدروسة للتأثير في صانعي السياسات والقرارات الأخرى التي تؤثر في جمهورها المستهدف، سواء كانوا مسؤولين حكوميين، أم أفرادًا آخرين يتمتعون بصلاحيات تتعلق بصنع السياسات أو إصلاحها؟

- إلى أي مدى تدعم مراكز الفكر التطبيق الفعال للسياسات القائمة؟

تفتقد مراكز الفكر - بدرجة كبيرة - إلى فكر المناصرة وتنظيم حملة جماهيرية منظمة للتأثير على الرأي العام ومتخذ القرار، فقد يظهر بعض باحثي

مراكز الفكر في التلفاز للحديث عن أسباب العزوف عن الانتخابات وأهمية المشاركة، كما حدث في الانتخابات البرلمانية 2015، ولكنهم يظهرون بصفتهم الفردية دون تخطيط من المركز التابعين له أو بمبادرة منه، فالحملة يشنها الإعلام أو بعض مؤسسات الدولة[25].

رابعًا- العلاقة مع الجمهور والرأي العام:

أي إلى أي درجة يعي الجمهور بوجود مراكز الفكر وأهميتها؟ وينعكس ذلك في مدى:

- قرب المراكز ماديًا ومعنويًا وسهولة الوصول إليها.
- تصور الجمهور بأن له صلة مباشرة بأنشطة مراكز الفكر.
- رفع وعي الجمهور المستهدف بأنشطتها والدراسات التي تناقشها.

ومن أبرز المراكز التي يصل إنتاجها للجمهور وما تنظمه من أحداث: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية؛ نظرًا لانتمائه لمؤسسة صحفية كبيرة تمكنه من وصول مطبوعاته إلى داخل مصر وخارجها، وتقدم لباحثيه مختلف التسهيلات والتيسيرات في النشر والظهور الإعلامي ... إلخ.

خامسًا- العلاقة مع مراكز الفكر الدولية والإقليمية:

- إلى أي مدى تقوم مراكز الفكر ببناء علاقات تعاون مع غيرها من المراكز على الساحة الدولية والإقليمية بهدف تكامل الجهود، وتبادل المعلومات، وتكرار التجارب الناجحة، وبناء قوى ضاغطة على الساحة الدولية؟

- هل تشترك مراكز الفكر المصرية والعربية في الشبكات الدولية لمراكز الفكر؟

تعد هذه القضية مشكلة مستمرة مع مراكز الفكر المصرية، فقد تنظم بعض المراكز زيارات ودراسات مشتركة وورش وندوات مع بعض المراكز الدولية، ولكنها لا تبذل جهدًا للاشتراك في أيٍّ من شبكات مراكز الفكر العالمية مثل مركز دراسات الشرق الأوسط، فالوضع بالنسبة له مجتزأ على خلاف المركز الإقليمي الذي رغم حداثته هو عضو في عدد من الشبكات الدولية كما سيتضح لاحقًا.

ومن خلال الإجابة عن تلك التساؤلات أمكن للباحثة تشخيص العلاقة بين الطرفين أي بين مراكز الفكر وصانع القرار، بغض النظر عن خارطة تلك المراكز وأوضاعها التي يصعب وصفها كمراكز فكر بالمعنى المتعارف عليه في الأدبيات الغربية، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذه المراكز (أو بالأحرى مراكز الأبحاث) تعاني من العديد من المشاكل الخاصة بعملها في السياق المصري وعلاقاتها مع صانع القرار التي تظهر في شكل العلاقة بين الطرفين، وهذا ما سيتناوله الجزء القادم من هذا البحث.

*

القسم الثاني

إشكالية مراكز الفكر في مصر

تشخيص المشاكل الخاصة بالعلاقة بين

مراكز الفكر ودوائر صنع السياسات في مصر[26]

حينما بدأت في إجراءات الدراسة وبدأت في خضم المقابلات مع مراكز الفكر أو دوائر صنع السياسة من متخذي القرار أو مَن هم محتمل وصولهم للسلطة من الأحزاب وجماعات المصالح ومؤسسات المجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص.. واجهت سؤالًا متكررًا، والغريب أنه من كبار باحثي مراكز الفكر في مصر، فضلًا عن النخب السياسية والإعلامية الذين طرحتُ عليهم الموضوع. تمثل السؤال في «**هل يوجد في مصر حقًّا مراكز فكر؟ وأين هي؟**». هذا السؤال يحمل في ذاته العديد من المشكلات وتشخصيها في الوقت ذاته.

فعدم إدراك وجودها هو نفي لدورها وكيانها على الإطلاق وحينما ينبع من النُّخب يعكس غياب الجدوى والاهتمام، فضلًا عن أزمة الثقة. وطرح النخبة المثقفة من الباحثين للسؤال يؤكد على العديد من المشكلات الداخلية التي تؤدي إلى القناعة بانعدام الدور، فضلًا عن ضعف أواصر العلاقة بين الطرفين.

ومن ثَمَّ يحاول هذا الجزء تفسير هذا الوضع الملتبس من خلال تشخيص المشاكل الخاصة بالعلاقة بين مراكز الفكر وصانع السياسة العامة بمصر. ومن ثَمَّ ينقسم هذا الجزء إلى أسباب عدة يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات رئيسة؛ أسباب ناتجة عن السياق العام، أسباب تعود لصانع القرار، أسباب تعود لمراكز الفكر، أسباب خارجية.

1- السياق العام:

أولًا- طبيعة النظام السياسي أو نظام الحكم:

قد يكون الدستور، والمؤسسات السياسية، وتوازن القوى، والثقافة السياسية، كلها عوامل غير مواتية لعمل مراكز الفكر بل وتواجدها أصلًا. وأبرز مثال على ذلك النظام السياسي الفرنسي؛ إذ تضطلع بأداء وظائف مراكز الفكر التقليدية عدة مؤسسات أخرى.

فالدولة قد تضع القيود والعقبات في طريق عمل تلك المراكز، سواء كان ذلك بشكل رسمي أو غير رسمي، خاصة أنه يفترض أن تباشر مراكز الفكر دورًا يعتدّ به في تقييم برامج الحكومات المتعاقبة وسياساتها[27].

كما تؤثر الثقافة السياسية السائدة على المساحة المتاحة أمام مراكز الفكر في مناقشات السياسة العامة، كما هي الحال بفرنسا؛ إذ يسيطر على صناع السياسة العامة ما يسمى بـ«اقتراب صناع القرار» Decisionist Model - الذي طوره د. يوجن هيبرنس - وهو اقتراب ينهض على ما يسمى بـ«الإدراك الذاتي لصناع السياسة العامة». فمنذ إنشاء الجمهورية الخامسة الفرنسية ينتخب الرئيس بواسطة الاقتراع العام المباشر Universal Suffrage لمدة سبع سنوات، ومن ثَمَّ يستمد قوته وشرعيته من الجمهور. وبالتالي يشعر بأنه حامٍ للدستور وأن مكانته تعلو الأحزاب السياسية، ومن ثَمَّ ليس بحاجة لنصيحة سياسية من الخبراء. كما أن الثقافة الفرنسية تراعي الهيراركية والولاء الكامل للدولة، وهذا المبدأ يكمن خلف فلسفة الخدمة المدنية الفرنسية التي تقضي بوجود عدة كيانات تتعايش معًا لأداء وجبات اجتماعية متنوعة، من خلال تنظيم كل كيان بشكل رأسي يفرض طاعة الرؤساء، والالتزام بسرية المعلومات والقواعد المنظمة. ومن ثَمَّ

لا يقدم الموظفون الفرنسيون على تقديم النصح أو الحلول الابتكارية للرؤساء (أو بمعنى آخر لصناع السياسة العامة). بيد أن صناع السياسة العامة في فرنسا يحتاجون من حين لآخر إلى خبراء مراكز الفكر المستقلة؛ بدليل وجود هؤلاء الخبراء بمختلف قطاعات الخدمة المدنية بالحكومة الفرنسية[28]. بعبارة أخرى فإن الاستعانة بخبراء مراكز الفكر المستقلة تتوقف على طبيعة الثقافة السائدة لدى صانع القرار ومدى تقبلهم لهذه الفكرة[29].

وهذا ما يتوافق بعض الشيء بالنسبة للوضع في مصر ذات النظام السياسي المختلط، فالرئيس منتخب مباشرة من الشعب، وقوته تنبع من ذلك، خاصة أن الثقافة السياسية السائدة في مصر سياسة أبوية تنزل الحاكم منزلة الأب وتخلع عليه درجات من الاحترام والهيبة، والتعاطف معه واغتفار الأخطاء له. وهذا ما تجلى إبَّان حكم مبارك وتلاه حكم الإخوان المسلمين، وحاليًا نحن في مرحلة ملامحها مختلفة عن المرحلتين السابقتين، والواضح حتى الآن هو اهتمام القيادة السياسية بالبحث العلمي والإفادة من الخبراء، وتجلى ذلك في تشكيل المجالس الاستشارية للرئيس عبد الفتاح السيسي.

ويرى أنصار مدرسة المؤسسة الجديدة Neo-Institutionalisms أن الهيكل المؤسسي للدولة يؤثر - بدرجة كبيرة - على تشكيل السياسة العامة، فالاختلاف بين النظم السياسية الرئاسية والبرلمانية يترك تأثيره على دور مراكز الفكر، والمساحة المخصصة لعمل مراكز الفكر بطرق عدة[30]. وتقضي بالاستعانة بتلك المراكز في حصول السلطة على النصح والمشورة اللازمة. ورغم أن النظام في مصر نظام مختلط لكن هناك ضعف في المنظومة الحزبية وعدم إمكانية في الاكتفاء بأداء أعضائها أو الاستناد على خبرة الأعضاء البرلمانيين في ظل تفاوت المستوى التعليمي والثقافي لهم.

ثانيًا- عدم الاستقرار السياسي:

شهدت مصر قبيل انهيار نظام مبارك العديد من الإضرابات وما تبعها من ثورتين متتاليتين أثرتا على أداء عمل مراكز الفكر في مصر وما نتج عنه من عدم استقرار نخبوي وعدم وضوح للرؤية، وكثرة موجات العنف والإرهاب واختلاف في طبيعة النخب الحاكمة.

إلا أن عدم الاستقرار اختلف تأثيره من مركز لآخر، فهناك مراكز (وهو القطاع الأكبر) شعرت بعدم وضوح للرؤية وعدم وجود بيئة سانحة للإنتاج والتواصل، خاصة حتى قبل 30 يونيه، حيث اهتمت النخبة الحاكمة بدوائر الثقة المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين ومكتب الإرشاد، وكان لا يتم الاهتمام بتوصيات الخبراء خارج تلك الدوائر، وإنما على حد وصف د. عزمي خليفة (مستشار بالمركز الإقليمي) كان يتم السخرية من توصيات الخبراء والتقليل من ما يطرحونه[31]. هذا في حين نجد فريقًا آخر (فريق المراكز التي تتسم بالنزعة الدينية) كالمركز العربي للدراسات الإنسانية يقيم رئيس مجلس أمنائه المهندس حسن الرشيدي الفترة الممتدة من 2011 حتى 2013 بأنها فترة انفتاح سياسي وإعلامي اتسمت بالتفاعل والانتشار للمراكز السياسية داخل مصر. فكانت فترة تسودها الحرية بعد سقوط النظام، وكان الشعب أقوى من النظم واستطاع فرض رؤيته، فأصبح الموضوع منفتحًا دون قيود بحثية. وكانت ساحة خصبة لتنظيم الندوات والمؤتمرات والأبحاث واستطلاعات الرأي. خلاف الوضع بعد 30 يونيه[32]. وقد يكون السبب هو اشتراك النخبة الحاكمة مع أعضاء المركز بشخصهم وسياسة المركز في التوجه نفسه، ولكن من الجدير بالذكر وجود بعض المراكز الليبرالية تقيّم تلك الفترة بالمنطق نفسه، مثل المركز الديمقراطي العربي فيقيّم الفترة الحالية بعد ثورة 30 يونيه بأنها فترة تشكيك ينظر فيها لحرية التعبير بأنها مطلب للمرتزقة، ويسودها مناخ عدم الثقة لما هو خارج المنظومة

الأمنية والعسكرية، تسعى لإشغال الرأي العام بأمور ثانوية عبر الإعلام غير الجدي واهتمامه بالقضايا السطحية وعدم نقله لما يحدث عالميًّا بشكل أكثر انفتاحًا وقربًا[33].

إلا أنه، بغض النظر عن تلك الوجهة، لا يمكن تجاهل التحديات التي نتجت عن موجة عدم الاستقرار والهجمات الإرهابية المتوالية وما أدى إلى توجه القيادة السياسية إلى مد العمل بقانون الطوارئ وقانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 1992، وعدد من القرارات العسكرية الصادرة، حيث تعطي سلطة ممتدة لتقييد الحريات الأساسية في ظل الأخطار التي تواجهها الدولة في ظل الإرهاب الغاشم. وتقضي تلك القوانين بعدد من القواعد التي قد تشكل قيدًا على أداء تلك المؤسسات، بل وقد تمنع بعضها من الاستمرار في نهج المطالبة بالإصلاح[34]:

- القبض على المشتبه به واحتجازه بدون محاكمة لفترة زمنية ممتدة.
- إحالة المدنيين إلى محاكم استثنائية أو عسكرية.
- منع الإضرابات والمظاهرات والاجتماعات العامة.
- مراقبة الصحف أو غلْقها باسم الأمن القومي.

وهذا كله مما قد يؤثر سلبًا على حرية تعبير تلك المراكز أو قدرتها على عقد فعالياتها وأنشطتها البحثية والنقاشية. إلا أن الخبرة الدولية تؤكد أن الحرية السياسية ليست شرطًا للتقدم العلمي، فالاتحاد السوفيتي السابق يصلح نموذجًا لتأكيد هذا الرأي، على أساس أن البحث العلمي - مع الفارق الشديد؛ إذ لا يوجد وجه شبه بين قانون مكافحة الإرهاب والطوارئ وبين الوضع بالاتحاد السوفيتي السابق - قد شهد ازدهارًا كبيرًا رغم أن النظام السياسي كان غير ديمقراطي إلى حد كبير. غير أن النظرة التاريخية في ما يتعلق بالمصير الذي لاقاه الاتحاد

السوفيتي، وهو الانهيار الكامل، تؤكد أن مستقبل البحث العلمي المزدهر في نظام سياسي غير ديمقراطي ليس مضمونًا؛ لأن كل البنية العلمية للاتحاد السوفيتي انهارت مع انهيار النظام[35].

وعلى الجانب الآخر نجد أن تنامي خطر الجماعات الإرهابية قد يؤثر على حرية التعبير، خاصة في ظل موجة التهديدات بالقتل التي وجهت ضد العديد من الصحفيين والإعلاميين وقادة الرأي والباحثين الذين أخذوا على عاتقهم مواجهة هذا الخطر خلال الفترة الأخيرة، خاصة منذ حكم الإخوان حتى الآن[36].

ثالثًا- التشريعات المنظمة:

لا يوجد تشريع ينظم عمل مراكز الفكر كمراكز فكر، حتى إن وجودها مختلف من حيث الطبيعة القانونية؛ فهناك مراكز تصنف قانونًا كجمعيات أهلية، وأخرى كشركات خاصة، وثالثة كوحدات ذات طبيعة خاصة، أو كأحد أجهزة الجهاز الإداري بالدولة أو تتبع القطاع العام بالدولة، كما سلف الذكر.

وما تناولته الدولة في مجال البحث جاء تحت مظلة مصطلح «البحث العلمي»، الذي بدأ الاهتمام به مع عام 1939 بإصدار مرسوم إنشاء مجلس فؤاد الأول الأهلي للبحوث (نوفمبر 1939)، ومع عام 1956 تم إصدار قانون إنشاء المجلس الأعلى للعلوم (يناير 1956)، وتم عام 1963 إنشاء أول وزارة للبحث العلمي والعلوم، ومع عام 1971 تم إنشاء أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا[37]. والمتابع لأوضاع هذه المراكز لا بد أن يلحظ أنها تعاني من مشاكل جسيمة، فهي مبعثرة على الوزارات المختلفة، ولم يعد هناك وزارة إلا ويتبعها مركز بحثي، ومع الأسف لا يوجد أي تنسيق أو تعاون حقيقي بين تلك المراكز رغم كل الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه، حتى وصل الحال إلى تكرار

الأبحاث والخطط البحثية والدراسات والمشاريع العلمية التي يقوم بها الباحثون مع تكرار شراء الأجهزة، مما تسبب في إهدار كبير للمال العام. وتواجه كل وزارة من داخلها مشاكل إدارية ومالية، فالنظم الإدارية واللوائح والقوانين المنظِّمة لم تتغير على مدار سنوات عديدة والميزانية المخصصة للإنفاق على شراء الأجهزة والمعدات والكيماويات وغيرها ضعيفة للغاية، وهكذا أصبح وضع تلك المراكز خطيرًا ويمثل ضوءًا أحمر ينذر بمشاكل عديدة لمنظومة البحث العلمي في مصر[38].

حتى إنه رغم النص في دستور 2014 على وجود نسبة مخصصة من موازنة الدولة على البحث العلمي، إلا أنه لا توجد ضمانة حول آليات التطبيق وتوافر الموارد والالتزام بها وقت الأزمات المالية وندرة الموارد[39]. هذا فضلًا عن عدم وجود مخصص للبحث في مجال العلوم الاجتماعية[40].

وإذا نظرنا إلى الوضع الملتبس الخاص بقانون الجمعيات الأهلية نجد أن القانون رقم 84 لسنة 2002 «يمثل تهديدًا لاستقلالية مراكز الفكر المصنفة كجمعيات أهلية، حيث خول القانون للسلطات الإدارية الحق في التدخل بشؤون الجمعيات وفتح الباب للسيطرة الأمنية عليها، كما قيد حقها في تلقي تمويل خارجي فلا يتم صرف المنحة إلا بموافقة وزارة التضامن الاجتماعي، كما أن لوزارة التضامن الاجتماعي الحق في تعيين مجلس أمناء الجمعية أو مجلس إدارة الجمعية، مما قد يدفع للسيطرة التامة عليها»[41]. ومع اختلاف طبيعة مراكز الفكر عن الجمعيات نجد أن الوضع يهدد استقلاليتها البحثية، خاصة في الشق الخاص بالعلاقة مع السلطات الإدارية بالدولة، فقد لا تجد الحرية في تقييم أداء تلك المؤسسات أو اقتراح بدائل سياسات مخالفة للنهج والتوجه السياسي لمؤسسات الدولة.

2- أسباب تعود لصانع القرار:

أولًا- أزمة الثقة:

قد تمثل الموروثات والقيم الثقافية السائدة عاملًا مهمًّا في تفسير ضعف دور مراكز الفكر، وقلة انغماسها في العملية السياسية. في بعض الدول مثل كندا تنتشر ثقافة تختص بالعمل الحكومي أو الوظيفي الرسمي Officialdom ، حيث يهتم الساسة بالنصائح المقدمة من قبل الجهاز البيروقراطي، ومن داخل الحزب السياسي أكثر من تلك التي تقدمها الجهات الخارجية. وبرغم أن إنشاء مراكز الفكر بكندا جاء نتيجة جهود الدولة، إلا أن الأخيرة لا تعبأ كثيرًا بمخرجات المؤسسات البحثية[42].

وقد يكون سبب عدم الاهتمام نابعًا عن الشك وعدم الثقة، فعلى سبيل المثال جاءت نشأة مركز المعلومات والبحث التابع للكنيست منذ عام 2000 عندما اضطر بعض أعضاء البرلمان إلى الاستعانة بمنظمات غير حكومية بإسرائيل للحصول على النصح والمشورة، وذلك مقابل مادي. إلا أن هذا الوضع أثار قلق وحفيظة رئيس الكنيست آنذاك «أفراهام بورج» (رئيس الكنيست الخامس عشر)؛ خوفًا من دوافع تلك المنظمات وأغراضها، ففي خطاب له حول أسباب تأسيس المركز، ذكر أن ما يحصل عليه من معلومات هي معلومات مغلوطة ويجانبها الصواب في أنحاء كثيرة، إذا اضطر الأعضاء إلى الاعتماد على مصادر خارجية في الحصول على المعلومات المطلوبة داخل اللجان البرلمانية، بل وفي بعض الأحيان تكون المعلومات ذات طبيعة منحازة وغير محايدة تخدم مصالح فئوية محددة. وقد ترتب على هذا الوضع تراجع مكانة الكنيست تدريجيًّا؛ نظرًا لعدم قدرته على أداء وظائفه على الوجه الأكمل[43].

وهذا ما قد يشوب توجه صانع القرار المصري في ضوء إدراك بعض نخب مراكز الفكر المصرية لهذا الوضع، خاصة في ظل تحيز بعض مراكز الفكر لفصيل سياسي دون آخر متغاضية عن قواعد البحث العلمي المفترض. فهناك رأي يرىٰ أنه بعد ثورة 30 يونيه تم تقييد دور مراكز الفكر والأبحاث عامة بمصر، خاصة في ما يتعلق بالموافقات الأمنية لتنظيم الأنشطة وتلقي تمويل خارجي، وذلك نتيجة عدم ثقة المؤسسة العسكرية في المدنيين، حيث يقتصر اهتمامها علىٰ التعاون مع دوائر الثقة (مراكز الدراسات الخاصة بالجيش والعمليات العسكرية)، بل يذهب هذا الاتجاه بعيدًا ليرىٰ أن هناك توجهًا لتقليص المجال العام والسياسة، فصانع القرار بعد 30 يونيه لديه دوائر المعرفة والمعلومات التابعة له، فلا يوجد احتياج للتعاون مع أية مؤسسة مدنية. ويدلل هذا الاتجاه بأزمة حاملي الماجستير والدكتوراه، فلا يوجد اهتمام من مؤسسات الدولة لبحث تخصصاتهم والاستفادة من المتميز منها[44].

وفي المقابل يقف رأي المؤسسة العسكرية، حيث تؤكد علىٰ انفتاحها علىٰ التعاون مع مراكز الفكر والدليل دعوة عدد من المؤسسات العسكرية كأكاديمية ناصر للعديد من الخبراء لتقديم تدريبات أو إعداد أوراق بحثية مشتركة. أو من خلال تنظيم مؤتمرات يشارك فيها العديد من المدنين بأوراق عمل أو توجه لها الدعوة، ومن أبرز هذه المراكز مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لأكاديمية ناصر العسكرية.

ويرىٰ بعض القادة أن من أبرز ملامح انفتاح المؤسسة العسكرية علىٰ المدنين تقديم أكاديمية ناصر لبرنامج تدريبي في مجال الأمن القومي والعلوم الإستراتيجية، حيث يعكس اقتناع صانع القرار بالتواصل مع الشباب والمهتمين من المدنين لرفع وعيهم وقدرتهم البحثية في الشؤون الخاصة بالأمن القومي، وهو مفتوح أمام الجمهور كافة[45]. وهناك رأي وسط يرىٰ أن أزمة الثقة لا تعود

لكون السلطة الحاكمة عسكرية أم مدنية وإنما بسبب لتهديد الخارجي يدفع صانع القرار إلى عدم الثقة في مراكز الفكر، وهذا يعمل على تحجيم دورها[46].

ومع اختلاف تلك التفسيرات ترى الباحثة أن نهج بعض مراكز الأبحاث، بل والعديد من المؤسسات بما فيها مؤسسات الدولة، قد يعكس تحيزًا سياسيًّا معينًا لذا لا يوجد ما يمنع صانع القرار من الحيطة في التعامل مع تلك المراكز والاختيار وفقًا للسمعة الطيبة.

ثانيًا- غياب النهج المؤسسي في التعامل مع الخبراء:

هناك توجه لدى صانع القرار للإفادة من الخبراء والأكاديميين والباحثين بصفتهم الفردية دون التعاون مع مراكز الفكر مباشرة ككيان مؤسسي، فقد يكون الخبير باحثًا بأحد مراكز الفكر ولكنه يشارك مع القيادة السياسية بصفته الشخصية وليس بتبعيته لتلك المراكز البحثية. وذلك لتجنب التعقيدات البيروقراطية، فالنهج المؤسسي ما زال غير راسخ في مصر[47].

ثالثًا- غياب قناة واضحة للتواصل مع صانع القرار:

لا يوجد بمصر قناة واضحة يمكن لمراكز الفكر المختلفة تقديم آرائها مباشرة ورفعها لصانع القرار، فالأمر يعتمد على العلاقات الشخصية؛ فلا توجد ضمانة لوصول أبحاث مراكز الفكر المهتمة إلى صانع القرار، فالأمر يتوقف على القدرات الخاصة لمراكز الفكر وإمكانياتها الخاصة وشبكة علاقاتها[48]. مما قد يصيب الباحثين في المراكز غير المعروفة غير المستندة على شبكة قوية من العلاقات الشخصية، بما يسمى - وفق الخبرة الفرنسية - «مركب نقص» Inferiority عندما يقارنون أنفسهم بالباحثين بالمراكز الأمريكية، حيث تتمتع بقدرات مؤسسية غير عادية ولها تأثير واضح على عملية صنع القرار، ويصف هذا الشعور د. ميشيل جيرارد قائلًا: «إن الباحثين الفرنسيين يقللون مما يتمتعون به من مصداقية بين صفوف المتخصصين»[49].

وبالتطبيق على الحالة المصرية هناك مراكز ذات علاقات طيبة بصانع القرار، كالمركز الإقليمي - على سبيل المثال - الذي يرسل المركز لرئاسة الجمهورية كل أسبوع تقديرات موقف، سواء كانت مطبوعة أم إلكترونية، ويشارك بعض خبراء المركز في لجان لإبداء الرأي، ويتم إرسال هدايا رمزية من رئاسة الجمهورية، وخطابات شكر على الدور المتميز[50]. وفي المقابل ينظر باحثو المركز العربي للدراسات الإنسانية نظرة يائسة ويؤمنون أنه حتى مع بذل العديد من الجهد لن تصل توصياتهم لصانع القرار بمصر[51]. وهناك اتجاه يفسر هذا الشعور بأن الحديث عن صعوبة تواصل المراكز مع صانع القرار يعود بدرجة كبيرة لهذه المراكز، خاصة أن مَن يعاني من هذا الوضع هي - في الأغلب - مراكز ذات توجه سياسي وأجندة سياسية مناوئة للنظام السياسي[52].

رابعًا- الرؤية الإستراتيجية وإدراك صانع القرار:

يرى أستاذنا السيد يسن أنه لا يمكن للسياسة العلمية أن تقوم دون إستراتيجية مجتمعية، أي إن غياب رؤية إستراتيجية شاملة للمجتمع، من شأنه أن يجعل جهود البحث العلمي تتم دون بُوصْلة تحدد أهدافها ووسائلها. أبرزها ضعف الإنتاج العلمي للباحثين العرب كمًّا وكيفًا، وانقطاع الصلة بين اتخاذ القرار والبحث العلمي، والاعتماد أساسًا على نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة، وهجرة العقول العلمية[53]. بمعنى آخر إنه لا بد من وجود رؤية إستراتيجية للمجتمع ككل، بما فيه منظومة البحث العلمي ودعم منظومة صنع السياسة العامة بمؤسساتها المختلفة، رؤية قائمة على العلم والدراسات لاتخاذ قرارات رشيدة قابلة للتطبيق لتحقق أكبر عائد ممكن من الرشادة والكفاءة. وهذا هو التوجه الحالي لصناع القرار في ما يتعلق بوضع الخطط الإستراتيجية لمستقبل مصر كخطة مصر 2030، إلا أنه يؤخذ على طرق وضعها اعتمادها - أيضًا - على أهل الثقة والدوائر المقبولة فكريًّا وسياسيًّا، دون الأخذ في الاعتبار الثقل العلمي أو الخبرة العلمية.

هذا إضافة إلى إدراك صانع القرار للدور الواجب اتباعه، ونظرته لمعاونيه والهيئات الاستشارية ومراكز الفكر. فعلى سبيل المثال اتسمت السياسة الخارجية إبان حكم مبارك بالفردية المتمثلة في شخص الرئيس، فلم تكن تدار بشكل مؤسسي، وخلال حكم مرسي كان الأمر يدار من داخل مكتب الإرشاد بداخل جماعة الإخوان المسلمين. أما الآن فيستعين الرئيس بعدد من المجالس والهيئات الاستشارية، ولكن يؤخذ عليها عدم تمثيلها لأعضاء من مراكز الفكر العاملة بالمجتمع[54].

3- أسباب تعود لمراكز الفكر:

أولًا- القوى البشرية:

يعد رأس المال البشري من أهم مقومات عمل مراكز الفكر؛ فكلما كان فريق العمل بأحد المراكز يعكس الخبرة والكفاءة، وله علاقات قوية بمختلف فئات المجتمع وأطيافه، خاصة الساسة، كان ذلك مؤشرًا مهمًّا على قوة المركز وتأثيره على عملية صنع السياسة العامة[55].

إلا أن القوى البشرية في مراكز الفكر المصرية تعاني من عدد من المشاكل تتنوع وتختلف من مركز لآخر ومن خبرة لأخرى:

- صعوبة إيجاد باحث متمكن من أدواته البحثية، بسبب ضعف المرتبات وانشغال الباحثين الكبار والمتميزين المتخصصين بالرغبة في الانتشار دون إيجاد متسع من الوقت للعمل البحثي[56]. وبعض المراكز المصرية كالمركز العربي للدراسات الإنسانية يعد الوضع البحثي في مصر لا يتيح وجود باحثين متمكنين من أدواتهم البحثية بسهولة ويسر، وأن الأمر يحتاج لوقت وجهد ومال[57].

- عدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتقديم تدريبات لرفع القدرات البحثية

لشباب الباحثين[58]. ولكن يمكن سد العجز من خلال الإفادة من الخبرات الخارجية عبر ما يسمى بـ "Outsourcing". وبالنسبة للمراكز الجامعية عدم كفاية الموارد قد يحول دون وجود فريق عمل متفرغ، ويتم أيضًا الاعتماد على الفريق الأكاديمي بالجامعة التي يتواجد بها المركز[59].

ومن الجدير بالذكر أن صعوبة تجنيد عناصر بشرية مدربة، وعلى درجة عالية من الخبرة والممارسة، بسبب ضعف التمويل اللازم لجذب تلك الخبرات، يؤثر على جودة الأبحاث والدراسات والتقارير المنتجة من قبل المؤسسات البحثية، بل ويصرف صناع السياسة عن تلك المنتجات البحثية لقلة جودتها، وعدم ارتباطها بأسماء لها مصداقية داخل الساحة السياسية[60]. ويظهر ذلك بالنسبة للمراكز ضعيفة أو محدودة التمويل.

- عزوف الباحثين الجادين عن التعاون مع بعض المراكز ذات الأجندة السياسية التي لا تتفق مع توجهاتهم[61]. مثل حالة المركز العربي للدراسات الإنسانية، حيث يتبنى وجهة إسلامية ذات توجه سلفي قد يخشى البعض من ربط اسمه مع اسم المركز.

- امتهان العديد من الباحثين والخبراء بالعمل السياسي والإعلامي رغبة في الوصول للسلطة مؤخرًا، مما قد يحول دون قدرتهم على تخصيص الوقت الكافي للعمل البحثي. وتظهر هذه الظاهرة بدرجة كبيرة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية[62].

- استقطاب مراكز الأبحاث للباحثين أنفسهم العاملين بالمراكز الأخرى، فالباحث يعمل في أكثر من مركز في الوقت ذاته، قد يكون السبب الرغبة في الانتشار وتوسيع دائرة العلاقات، فضلًا عن عدم كفاية المخصصات المالية التي يحصلون عليها في المركز الأساسي، مما يؤثر على المنتج البحثي المفترض

القيام به ويعوضون الأمر من خلال الإفادة من الخبرات الخارجية عبر ما يسمى بـ"Outsourcing" ، فيتم تكليف باحثين من خارج المركز لإعداد الأبحاث المطلوبة، ويكون الباحث الرئيس بالمركز «محررًا للدراسة» أو يقوم بإجراء دراسة مشتركة تعويضًا عن انشغاله، وهذا يظهر في باحثي وخبراء مركز الأهرام للدراسات، فالباحثون يعملون - في الغالب - في ثلاثة مراكز رئيسة بجانب مركز الأهرام، وهي: المركز الإقليمي، المركز العربي للدراسات، مركز بدائل.

- انتشار ظاهرة استقطاب الباحثين المصريين المميزين خارج مصر للعمل - خاصة - بدول الخليج العربي أو بعض المراكز الأمريكية أو الأوروبية؛ إما رغبة في تحسين وضعهم المادي أو عدم توافر الإمكانيات اللازمة للبحث العلمي، أو بسبب الشعور بالدونية وعدم الأهمية والجدوى مما يقدمونه من بحث علمي[63]. فيرى أستاذنا السيد يسن أن إدارة مصر ومناخها طاردان للعلماء، فعلى سبيل المثال الموارد التي تخصصها مصر لأنشطة العلوم والتكنولوجيا ما زالت محدودة نسبيًا، وذلك من حيث الكم (الإنفاق)، ومن حيث النوع (مستويات التأهيل والتنظيم)[64].

- انعكاس الفكر السياسي للباحثين على ما يقدمونه من دراسات وأبحاث وما قد يطرحونه من بدائل سياسات، مما ينافي قواعد البحث العلمي المتفق عليها[65].

انصراف الباحثين للاهتمام بالدراسات التي قد لا تدخل في اهتمام صانع القرار؛ رغبة في الترقية الأكاديمية، خاصة بالنسبة للمراكز الجامعية، فالرغبة في الترقية أعلى من الاهتمام بقضايا السياسة العامة التي تشغل صانع القرار. ويظهر ذلك خلال المؤتمرات والأوراق البحثية المنشورة في الدوريات العلمية، فقليل منها ما يتناول أحد قضايا السياسة العامة، بل يغلب على بعضها الطابع الأكاديمي[66].

وبعض المراكز ما زالت لا تعطي مناصب قيادية لشباب الباحثين، وتظل حكرًا على كبار الخبراء سنًّا، كالمجلس المصري للشؤون الخارجية[67]. هذا على خلاف غيره من المراكز كمركز الأهرام للدراسات الذي توجه في الفترة الأخيرة لتمكين شباب الباحثين لتولي مناصب قيادية ورئاسة تحرير عدد من الدوريات المهمة، مما يقلل من فرص المنافسة السلبية بين الجيل الجديد والجيل القديم من الخبراء بل ويعطي دفعة لشباب الباحثين للتميز والارتقاء، ويصب دماء جديدة بفكر جديد على العمل البحثي بالمركز[68].

ثانيًا- ضعف الموارد المالية:

يعد التمويل مشكلة كبيرة تواجه مراكز الفكر في الدول حديثة العهد بالديمقراطية والدول النامية كمصر، وكذلك الحال في الدول الكبيرة، سواء كانت هذه المراكز عامة أو خاصة «مستقلة» ... إلخ. **وتتمثل المعضلة الكبيرة في استمرارية مصادر التمويل.** هذه المعضلة تواجه المراكز المستقلة على وجه الخصوص؛ نظرًا لاعتماد المراكز الحكومية على تمويل الدولة بشكل تام أو جزئي، كحالة مراكز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، حيث يتلقى النسبة الأكبر من دخله من الموازنة العامة للدولة[69]. ولكن في الدول حديثة العهد بالديمقراطية، قد لا يكفي هذا التمويل، رغم استمراريته، لدعم الأنشطة التي تضطلع بها مراكز الفكر. كما أن التغيرات في الحكومة وتغيير السياسة العامة للدولة، وأولويات المسؤولين - قد تؤثر على هذا التمويل بالزيادة أو النقص كما هي الحال بالنسبة للمراكز الخاصة، وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة لمركز البحوث بالمنظمة المصرية للإغاثة، والمركز الدولي للدراسات المستقبلية؛ فضعف مصادر التمويل كانت سببًا رئيسًا في إنهاء عمل المركزين بل وغلْقهما تمامًا[70].

وينعكس ذلك في الجزء المخصص من الميزانية على البحث والتنمية R&D. كما أن التمويل الحكومي، سواء كان بشكل كلي أم جزئي لمراكز الفكر، قد يؤثر على ما تتم ممارسته من أنشطة، بل وعلى هيكل المركز. فهو الذريعة التي من خلالها يمكن التدخل في ما تمارسه تلك المراكز. فرضا السلطات المعنية بالتمويل هو الضمانة لاستمرارية هذا التمويل[71]. وهذا ما يواجه عمل مراكز الفكر في مصر، خاصة المصنَّفة كجمعية أهلية؛ فموافقة وزارة التضامن الاجتماعي شريطة لقبول التمويل والبدء في تنفيذ المشروع البحثي، وفي الأغلب يستغرق الأمر فترات زمنية طويلة قد تزيد عن العام، وهذا ما يواجه مركز ماعت لدراسات السلام على سبيل المثال[72]، بل إن التمويل الأجنبي قد ينظر إليه بوصفه شيئًا سيئ السمعة ويرفضه بالأساس عدد من المراكز البحثية كالمجلس المصري للشؤون الخارجية على سبيل المثال[73].

وفي المقابل ترى بعض المؤسسات أن الحصول على تمويل حكومي يحمي مراكز الفكر من إثارة أية غموض حول مصادر تمويلها، «كما هو شأن المراكز في الخبرة الألمانية»[74]. كما أن تمويل القطاع الخاص يشوبه مشاكل أيضًا، إذ يحصل الجيل الجديد لمراكز الفكر على دعم مالي من مؤسسات وشركات بالقطاع الخاص، إلا أن هذه المؤسسات تفرض قضايا محددة على أجندة تلك المراكز، مما ينال من قدرتها على الاستجابة لاحتياجات صناع السياسة العامة. كمركز شركاء التنمية، حيث يواجه مشكلة في التمويل تتعلق بتوجهات شركات القطاع الخاص وأولوية أجندتهم البحثية[75]. بل ويحد من قدرتها على تقييم أو توجيه أية انتقادات للشركة قد تؤثر سلبًا على سمعتها بالسوق، وبالتالي على حجم أرباحها المالية المحتملة، هذا إضافة إلى أن الشركات - خاصة الدولية - لديها توجهها الخاص الذي قد لا يجد في تمويل مراكز الأبحاث في مصر بغيته[76]، فتوجه

سياسة المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص (Community Social Responsibility Policy) يغلب عليه تقديم خدمات تنموية تخدم المجتمع المحيط بأماكن عمل تلك الشركات، بما يتوافق مع مصالح شركات القطاع الخاص[77]. ويظهر هذا النموذج بالنسبة للشركات الأمريكية العاملة بمصر والتي لديها مسؤولية مجتمعية، فتوجهها وفقًا لسياسات محددة تحركها قد لا تتوافق مع توجهات القيادة السياسية أو قد لا تلبي احتياجًا مجتمعيًا فعليًا.

ثالثًا- انخفاض معدلات الاستقلالية:التبعية الإدارية والتنظيمية:

تعاني مراكز الفكر خطرًا كبيرًا يهدد عملها، بل ووجودها على الإطلاق، ألا وهو ضعف مستوى استقلاليتها وتبعيتها إداريًا وتنظيميًا، ويأخذ ذلك عدة مظاهر:

- يتأثر الوضع القانوني لمراكز الفكر في مصر بتدخل الدولة، فغالبية مراكز الفكر مشهرة قانونيًا، سواء كجمعية أهلية أو شركة خاصة أو كإحدى الوحدات ذات الطابع الخاص التابعة للجامعات، (ويعد هذا الأمر خاصًا بالمراكز غير الحكومية؛ لأن استقلاليتها محل نقاش خلاف المراكز الحكومية التي تستثنيها بعض الأدبيات من طاولة مراكز الفكر مثل د. جيمس ماجين بجامعة بنسلفانيا). وأيًا ما كان وضعها القانوني فموافقة السلطات السياسية بالدولة شرط أساسي لإشهارها. وبالتالي الحصول على الميزات المترتبة على هذا الوضع - فعلى القائمين على المركز تقديم المستندات اللازمة، وهي في الأغلب تتضمن بيانًا يوضح اسم المنظمة، وغرضها، ومكان مقرها الرئيس، واسم المختصين، وعناوينهم، وجنسياتهم. وهذا يتطلب موافقة السلطات المختصة على جميع المستندات المقدمة، ومن ثَمَّ الأنشطة التي ستمارس. مما يؤثر على النهج والإستراتيجية المتبعة من قِبَل تلك المراكز؛ كي تتوافق مع سياسات الدولة. وقد أدى هذا الوضع إلى تجميد

بعض المراكز عملها من داخل مصر ونقلها للعمل من الخارج، كالمركز العربي الديمقراطي[78].

وإذا نظرنا إلى مركز الدراسات الإستراتيجية التابع لأكاديمية ناصر العسكرية نجد أن استقلاليته محل شك من قِبَل بعض الباحثين؛ لأنه تابع لوزارة الدفاع، ومن ثَمَّ قد يشكك البعض في استقلاليته لأنه تابع لأحد أجهزة الدولة، رغم أنه يقدم التوصيات بكل حرية وانفتاح على صانع القرار[79].

- الحصول على تمويل حكومي من الدولة مع الحرص على الاحتفاظ بمسافة كافية بين مراكز الفكر والحكومة، وذلك للتأكيد على مصداقية تلك المراكز. فإعداد دراسات تنحاز للحكومة يمثل خطرًا وتهديدًا لهذه المصداقية، في ما يسمى بـ«ظاهرة امتصاص الدماء» Vaporization ، «أي نجاح الحكومة في تجنيد تلك المراكز لإعداد دراسات ذات نتائج متوقعة تنحاز لصالحها». ومن ثَمَّ تكون توصيات تلك الدراسات بمثابة العلاج؛ لأن التوصيات المشوشة Spin Doctoring لا تسهم في إصلاح المجتمع على المدى الطويل[80]. وقد يكون الوضع في مصر أبعد بعض الشيء؛ فالأمر لا يتوقف فقط على استمالة الحكومة لهذه المراكز، ولكن نظرًا للتعقيدات والمراقبة الأمنية بسبب التهديدات الخارجية والداخلية يكون هناك حدٌّ من حرية التعبير والبحث العلمي، فيصف د. عمار شريعان الوضع بأن السلطات الأمنية قد تساوي بين الباحث والناشط السياسي، على الرغم من أن كلاهما ليسا متساويَيْن[81].

- كما يأخذ التدخل الحكومي منحى آخر، فمجلس إدارة مراكز الفكر قد يتحكم فيه ممثلون من قبل المؤسسات الحكومية بالدولة، بل وقد يصل هذا التحكم لدرجة الهيمنة التامة، خاصة أن لمجالس الإدارة صلاحية تعيين مديريها، كما هو الحال بالنسبة للمراكز الجامعية، فرئيس المركز لا بد من

الحصول على موافقة الجهات الأمنية ورئاسة الجامعة[82]، كذلك الحال بالنسبة للمراكز الحكومية.

وإذا تطرقنا للمراكز العاملة في مجال التطور التكنولوجي فالحكومي منها يعاني من العديد من المشاكل الإدارية والمالية التي تواجهها تلك المراكز، فالنظم الإدارية واللوائح والقوانين المنظِّمة لم تتغير على مدار سنوات عديدة، والميزانية المخصصة للإنفاق على شراء الأجهزة والمعدات والكيماويات وغيرها ضعيفة للغاية، وهكذا أصبح وضع تلك المراكز خطيرًا ويمثل ضوءًا أحمر ينذر بمشاكل عديدة لمنظومة البحث العلمي في مصر[83].

رابعًا- الأجندة البحثية:

يؤكد ويليم تروشيم أن الأبحاث هي في أغلبها انعكاس للمشكلات الاجتماعية والثقافية السائدة، فهي نتاج للواقع الاجتماعي المحيط رغبة في علاج آفاته، وتتأثر بالواقع المجتمعي، وتسعى إلى التأثير فيه. ومن ثَمَّ فإنتاج مراكز الفكر لا يتم بمعزل عن واقعها الاجتماعي[84].

وتتمثل أبرز مشاكل تلك المراكز بمصر في هذا الشأن في الفجوة بين القضايا التي تهم صانع القرار والقضايا التي تضعها مراكز الفكر على أجندتها في مصر، فصانع القرار يهتم الآن بالمشروعات القومية العملاقة، ويندر أن نجد مركزًا يقدم بدائل سياسات أو تقديرات موقف في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال يولي المركز العربي للدراسات الإنسانية أهمية بعد ثورة 30 يونيه بقضايا ليس لها واقع على أجندة صانع القرار المصري ولا تواجه مشكلة تنموية تهم الجمهور العريض من المواطنين، كتقرير الحالة الصوفية بمصر، تقرير الحالة السلفية في مصر، وحال الأمة الإسلامية، وغيرها من القضايا التي تندرج في دوائر السياسة العامة خلال هذه المرحلة، حتى عند تناول قضايا تتعلق بالشأن الاقتصادي كان

الاهتمام حول جدلية العلاقة بين الضرائب والزكاة، فلم تهتم بالتحديات الاقتصادية وسبل مواجهتها أو طرح بدائل سياسات جديدة تقلل تكلفة المشروعات القومية[85].

هذا إضافة إلى انصراف عدد من الأبحاث والدراسات باهتمام بالجانب الأكاديمي وإهمال الجانب التطبيقي له، وما يزيد الوضع سوءًا أن مراكز الفكر في مصر تقدم أبحاثًا غير مرتبطة باحتياجات البيئة التي تعمل فيها والمجتمع الذي تنتمي إليه، كحالة المركز العربي للدراسات الإنسانية، فما يقدمه قد لا يخدم احتياجات صانع القرار المصري بل يستهدف به صانع القرار السعودي أو العربي، خاصة أن أغلب مصادر تمويله من المملكة العربية السعودية[86]، ومن ثَمَّ قد لا يعبأ صانع القرار المصري بما تقدمه من إنتاج بحثي.

خامسًا- الإنتاج البحثي:

الاهتمام بالقضايا البحثية طويلة الأجل يؤدي إلى انصراف اهتمام صانع السياسة عن هذا النوع من الدراسات، مقابل إيلاء الاهتمام بالقضايا العاجلة. كذلك فإن القضايا طويلة الأجل ترتب أعباء جديدة، تتمثل أبرزها في الاحتياج لموارد مالية ضخمة تتوافق وطبيعة القضايا محل البحث[87].

فالمراكز قد تولي أهمية أكبر للتحليلات والدراسات بدلًا من تقديم إجابات محددة للقضايا التي تشغل صناع السياسة العامة؛ إذ قد تقع بعض مراكز الفكر في مصر في فخ المشروعات البحثية طويلة الأجل، مما قد يشتت دورها المفترض واهتمامها بقضايا السياسة العامة[88]. كوضع مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة عين شمس، حيث اختلف دوره بعد أن كان متواصلًا مع صانع القرار في بداية الألفية، وأصبح يعاني من حالة من فتور العلاقة أو العلاقة الموسمية، واتجه أيضًا للاهتمام بالدراسات الأكاديمية طويلة الأجل.

كما أن بعض مراكز الفكر في مصر لا تجيد كتابة أوراق السياسة العامة كتقدير الموقف وملخص السياسات، ومن ثَمَّ فلا يلبي إنتاجها البحثي حاجة صناع القرار أو متطلبات وظيفتهم التي لا تتيح لهم متسعًا من الوقت للاطلاع على الأوراق البحثية المطولة[89].

وبسؤال أ. معتمر أمين عضو لجنة الخمسين التي وضعت دستور مصر 2015 حول مدى الإفادة من إنتاج مراكز الفكر في مصر وآرائها خلال مرحلة سَن الدستور، قال: «إن بعض مقالات الرأي لكبار الكُتَّاب كانت أهم من الأوراق البحثية المقدمة من مراكز الأبحاث التي قدمت منهم على لجان وضع الدستور، فأغلب الأوراق كانت غير محدَّثة وغير واقعية لا تراعي البيئة التي تعمل بداخلها، والقانوني منها - على سبيل المثال - يكون قانونيًّا بحتًا يفتقد لروح القانون وفلسفة الواقع بالمجتمع. إلا أن هذا لا ينفي وجود دراسات جادة أفادت منها اللجنة بالفعل خلال وضع الدستور»[90]. مما يعكس مشاكل المنتج البحثي المقدم لصانع القرار.

سادسًا- مشكلات تتعلق بضعف الكيان المؤسسي لمراكز الفكر:

- ضعف الاتصالات التي كان من الممكن أن تعمل على جذب كبار المفكرين، والباحثين للعمل بتلك المؤسسات البحثية. أو تيسر تواصل المراكز مع صانع القرار مباشرة[91]، فهناك فجوة ما بين تلك المراكز والقطاع الخاص، إضافة إلى ضعف مستوى الاتصالات Communications بين باحثي السياسة العامة، والقاعدة العريضة من باحثي العلوم الاجتماعية ككل[92]. وهذا الوضع يظهر بشدة في المراكز الصغيرة، أو الحديثة مقارنة بالمراكز المرموقة أو ذات الشهرة والصيت[93].

- **ضعف مستوىٰ الشفافية والمحاسبة**، مما يفقدها مصداقيتها أمام الرأي العام وصناع السياسة العامة، ويخلق مساحة من الشك والريبة حول أنشطتها وأغراضها ومصادر تمويلها وطبيعة عملها وهوية القائمين عليها[94]. **ففي ظل حكم المجلس العسكري عقب ثورة 25 يناير**، تم غلق العديد من الجمعيات لتلقيها تمويلًا دون الحصول علىٰ موافقة السلطات المختصة (وزارة التضامن الاجتماعي)، ومن ثَمَّ تعرضت لإيقاف عملها وخضعت بعض الجهات المانحة بدورها للتحقيق من قِبَل السلطات وإيقاف نشاطها في مصر مثل مؤسسة كونراد أديناور والمعهد الديمقراطي، مما مثل حجر عثرة أمام مراكز الفكر التي كانت تتعامل مع تلك الجهات خاصة أو المؤسسات التمويلية الأجنبية عامة[95].

- **الابتعاد عن الجمهور**، تمتاز عدة من مراكز الفكر في مصر بأنها مراكز نخبوية تتحدث كثيرًا لذواتها وتنفصل عن المجتمع، وتقصر نشاطها واهتمامها علىٰ مجموعة صغيرة من صناع السياسة، مما يشعر الجمهور بوجود فجوة بينهم وبين الساسة، كما هي الحال في الاتحاد الأوروبي[96].

- **سرعة دورة (دوران) فريق العمل**، بمعنىٰ آخر قلة استقرار فريق العمل بتلك المراكز؛ فعدد كبير منهم ينتقل للعمل في أماكن أخرىٰ خارجها، أو منهم مَن يفتقد لمقوم التفرغ البحثي، فيشغل مناصب حكومية أو يتوجه لعضوية البرلمان، ويجمع بين المهنتين في آن واحد: العمل البحثي وممارسة النشاط السياسي، أو العمل العام في آن واحد. أو يتجه للعمل في أماكن أخرىٰ ذات عائد مادي أعلىٰ، مما يؤثر بالسلب علىٰ جودة المنتج البحثي لتلك المراكز[97]. فعلىٰ الرغم من أن أحد أبرز مداخل تأثير مراكز الفكر هو عملها كمورد للقوىٰ البشرية، إلا أن هذا يفرض التفرغ لأيٍّ من المهنتين، فعلىٰ سبيل المثال في الخبرة الأسبانية انتقل د. مانول بيريز رئيس مراكز الدراسات الاجتماعية المتطورة Instituto de Estudios Sociales Avanzados لشغل وظيفة المتحدث الرسمي

باسم الحكومة الأسبانية، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2009 حتىٰ عام 2011، وفي تلك الفترة تفرغ تمامًا لعمله الجديد وترك العمل البحثي، وعقب انتهاء فترة انتدابه عاد مرة أخرىٰ للعمل كمدير للمركز، فالتفرغ البحثي أمر مهم والاستقرار يعد ضروريًا من أجل جودة المنتج البحثي[98].

- **قصر عمر مراكز الفكر**، إن عددًا كبيرًا من مراكز الفكر غير مستقر، إذ لا يستطيع سوىٰ القليل منها أن يصمد أمام التحديات التي تمر عليه بمرور الوقت، وتتطلب استدامة تلك المراكز تجنيد فريق عمل (أساتذة جامعات وصغار باحثين) يعمل بشكل مستدام ويتواجد طوال الوقت، إلا أن هذا الوضع يتطلب ميزانية كبيرة، وهو ما يمثل قيدًا وتحديًا يواجه تلك المراكز ذات الميزانية المحدودة. إضافة إلىٰ ذلك، يواجه كثير من المراكز نقص التقنيات والأدوات البحثية المتطورة. فعلىٰ سبيل المثال تم حل المركز الدولي للدراسات المستقبلية، وإغلاق مركز الأبحاث التابع للمنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل، بسبب مشكلة التمويل بالأساس[99].

مما سبق يمكن القول إن ضعف الكيان المؤسسي مما يمنعها من أداء وظيفتها في تزويد الأجهزة الحكومية بالكوادر البشرية المناسبة، عبر ما يسمىٰ بظاهرة الأبواب الدوارة Revolving Doors، كذلك لا يتم الاستعانة بها في جلسات الاستماع بالبرلمان لغياب ما يسمىٰ بالمراكز القابضة Holding Tanks ، أي التي لديها قدرة علىٰ الاستمرارية والبقاء[100].

4- أسباب خارجية:

- **ضعف التنسيق بين مراكز الفكر وتبادل المعلومات بينها**، مما يؤدي إلىٰ تكرار الأبحاث، فلا يوجد أرشيف مفهرس ومبوب حسب التخصصات العلمية يمكن للباحثين الاطلاع عليه لمعرفة ما سبق من الأبحاث[101].

- **ضعف العلاقة بوسائل الإعلام**، سواء المرئية (التلفاز)، أو المقروءة (الجرائد والصحف...)، أو المسموعة (الراديو..). ويظهر ذلك في ضعف التغطية الإعلامية لأنشطة تلك المراكز، وقلة مشاركة باحثيها في البرامج الحوارية، والتليفزيونية، والإخبارية وفي الكتابة للصحف والجرائد ... إلخ. إلا أن هذا البعد يختلف من مركز لآخر، فهناك مراكز علاقتها ممتازة بوسائل الإعلام التي تحرص على نقل فعالياتها كافة، كمركز الأهرام، والمركز الإقليمي ... إلا أن إشكالية العلاقة مع وسائل الإعلام يجب النظر إليها كمدخل من مداخل التأثير وليس كهدف في حد ذاته.

- **نقص المعلومات**: أي استمرار حجب المعرفة اللازمة لأداء مراكز الفكر لعملها، علمًا أن ثورة المعلومات وظاهرة العولمة أديتا إلى تقليل الحواجز واختصار المسافات، لكننا نشهد حتى الآن قيودًا يضعها الساسة على المعلومات والوثائق[102]. فنقص المعلومات يشكل عائقًا منيعًا أمام دراسة واقع العلم والتكنولوجيا في الوطن العربي[103].

- **زيادة المنافسة**: إن كثرة عدد مراكز الفكر يزيد من المنافسة في ما بينها، ويضع صعوبة على متخذي القرار أو الرأي العام لتمييز المراكز الجادة والرصينة. ويصل عدد مراكز الفكر في مصر وفق تقرير جامعة بنسلفانيا لعام 2014 ، إلى 57 مركزًا - إلا أن هذا العدد مبالغ فيه - كما سبق الذكر - فما زال التقرير العالمي لمراكز الفكر يفتقر إلى التقييم الفعلي للمنتج البحثي لتلك المراكز، بل ويعتمد على معلومات قديمة غير محدثة كتصوره مثلًا لمركز معلومات مجلس الوزراء، فلم يعد دوره مركز فكر كما كان عليه خلال الفترة السابقة مباشرة لحكم الرئيس حسني مبارك، وعلى الرغم من ذلك يحصل على ترتيب متقدم داخل التقرير -[104]، ومن ثَمَّ يعد هذا تحديًا أكبر للمراكز الجديدة مقارنة

بالقديمة نسبيًّا، ذات السمعة والشهرة والإمكانات. ولكن هذا لا ينفي تفرد المراكز الجديدة بميزة نسبية، فهي أكثر مرونة ومتخصصة بدرجة أكبر، وتباشر مهام إعداد مشاريع بحثية قصيرة الأجل تتواءم بدرجة أكبر مع احتياجات صانع السياسة. وتزداد المنافسة بدرجة كبيرة حينما يتم خفض التمويل العام المخصص لمراكز الفكر، إذ تحتدم عندئذ المنافسة نظرًا لعدم كفاية الموارد المخصصة[105].

*

القسم الثالث

بدائل نوعية لإعادة بناء العلاقة

بين مراكز الفكر ودوائر صنع السياسات

يحاول هذا الجزء تقديم بدائل سياسات لصناع السياسة العامة والمراكز ذاتها، وذلك كمحاولة لإعادة بناء علاقة فاعلة بين الطرفين، من أجل دعم عملية صنع السياسة العامة بوطننا العزيز، فركب التنمية لن يمكن مسايرته بالآمال فقط أو بالأماني الطيبة. لكن العمل والتعاون بين مختلف مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية هو ما سيجعلنا نصل إلى المرجو إليه.

وفي ظل وجود تحديات كبيرة أمام صانع القرار المصري في تلك المرحلة الحرجة، كان هناك ضرورة لإعادة رسم ملامح العلاقة بين الطرفين، ليدعم كل منها الآخر ويعملان معًا نحو المستقبل. وفي هذا الإطار سنقسم هذا الجزء إلى قسمين رئيسين: الأول موجه نحو مراكز الفكر ذاتها، والثاني نحو صناع القرار.

1- توصيات موجهة لمراكز الفكر:

أولًا: لتنمية الموارد:

- **إنشاء إدارة لتنمية الموارد:** من أهم المشكلات التي تقف أمام صانع القرار هي نقص التمويل ومن ثَمَّ تؤثر على استقطاب عناصر ناجعة وكفئة في العمل البحثي، وعليه تؤثر بدورها على جدوى المنتج البحثي، وعلى استقلالية المراكز ذاتها بل وبقائها. ومن ثَمَّ لا بد من وجود متخصصين ذوي قدرة على التواصل مع الجهات المانحة، وكتابة المقترحات التمويلية، وهؤلاء يتسمون بالمهارة في التفاوض، ويعملون ضمن فريق العمل الإداري بمراكز الفكر بصفة دائمة.

- **تعدد موارد التمويل**: من المهم لضمان الاستدامة والبقاء عبر الزمن تعدد مصادر التمويل، وتثبت الخبرة الدولية أن مراكز الفكر العالمية تتنوع مصادر تمويلها ما بين[106]:

- تبرعات أفراد.
- منح دولية.
- مساهمات شركات القطاع الخاص (المسؤولية الاجتماعية).
- خدمات استشارية.
- مشروعات أو بحوث تعاقدية.
- تمويل حكومي.
- الوقف.
- مصادر دخل أخرى: كاشتراكات الأعضاء، المطبوعات والدوريات، رسوم المشاركة في الندوات والمؤتمرات، البرامج التدريبية.

وتعدد مصادر التمويل قد يسهم بدرجة كبيرة في ضمان الاستمرارية والاستدامة، خاصة إذا وجد تمويل وقفي لصالح مركز ما من مراكز الفكر هذه.

ثانيًا- بناء القدرات البحثية لشباب الباحثين وتصعيد الجيل الثاني:

على مراكز الفكر الحرص على أن تكون مصدرًا لاستقطاب الكفاءات والخبرات، فهي مصنع لصناعة الباحثين والخبراء، وعليها أن تستثمر دومًا في الجيل الثاني من شباب الباحثين، وأن تنظم مسابقات بحثية من حين لآخر لاكتشاف الباحثين الأكفاء من وقت لآخر[107].

ويتميز المعهد الإفريقي لجنوب إفريقيا بتشجيع الباحثين الشباب للنشر والمشاركة بالأبحاث الدورية من خلال ما ينظمه من سلسلة مؤتمرات ومسابقات

بحثية لشباب الباحثين، خاصة من القارة الأفريقية المهتمين بالشأن الإفريقي[108]، حيث نظم المعهد للعام العاشر مؤتمر شباب الباحثين الأفارقة الذي عقد في مارس (آذار) 2016[109]، ويهدف هذا المؤتمر - بشكل دوري - إلى تشجيع الباحثين الشباب واكتشاف القدرات البحثية الجديدة المهتمة بالشأن الإفريقي، لخلق أجيال جديدة من Think Tankers القادرين على تقديم أوراق السياسات العامة والإسهام في دعم عملية صنع السياسة، خاصة إبان مواجهة التحديات[110].

ثالثًا- وجود ساحة أو منتدى أو شبكة تجمع مراكز الفكر المصرية وتنسق العمل بينها:

لا بد من وجود شبكة لمراكز الفكر المصرية تمثل ساحة لتبادل الخبرات والمهارات والتنسيق البحثي، وتكون ضمانة لعدم تكرار الموضوعات البحثية. ومن الجدير بالذكر أن مركز دراسات الحضارة أخذ هذه المبادرة عام 2012 ولكنها لم تكتمل[111].

رابعًا- حملة المطالبة بمسودة قانون ينظم عمل مراكز الفكر في مصر وتقديم اقتراح تشريعي لها:

على مراكز الفكر أن تجتمع سويًا وتنسق في ما بينها لصياغة مسودة قانون يطرح أمام مجلس النواب (مجلس نواب 2015)، ينظم عملها ويضعها في نصابها الصحيح. وأن توحد جهودها من خلال حملة مطالبة Advocacy منظمة لدفع صانع القرار لإصدار هذا القانون.

خامسا- تدريب الباحثين على أوراق السياسات العامة:

من أهم أسباب عزوف صانع القرار بمصر عن منتج مراكز الأبحاث هو أنها لا تستهدفه أو تلبي احتياجاته، ومن ثَمَّ فإن عليها أولًا تحديد وجهتها، وأن

تقدم المنتج المطلوب الذي يلبي احتياجاته. وأيضًا أن ترفع القدرات البحثية للباحثين، ولا سيما في ما يخص كيفية إعداد أوراق السياسات كتقديرات الموقف وملخص السياسات ومشروعات القوانين لتقديمها في ما بعد للبرلمان.

سادسًا- الحرص على التواصل مع صانع القرار:

يتمثل الحرص على التواصل مع صانع القرار من خلال تقديم الدعوات للمشاركة في ورش العمل والمؤتمرات، وإرسال أوراق السياسات لصانع القرار بشكل رسمي ودوري، فالتواصل قاعدة أساسية للتأثير على عملية صنع السياسة العامة.

سابعا- الإفادة من الخبرة الدولية عبر الانضمام إلى شبكات مراكز الفكر:

انضمام مراكز الفكر إلى الشبكات الدولية لمراكز الفكر، مثل شبكة GDN الشبكة الكونية للتنمية، شبكة مراكز الفكر شرق الآسيوية NEAT[112]. فهي آلية للتبادل البحثي والأكاديمي بين مراكز الفكر، وساحة الدبلوماسية التي هي المسار الثاني Second-Track Diplomacy بين الدول التي تمثلها مراكز الفكر. فهذه الشبكات تسعى للتشبيك بين مراكز الفكر وحكوماتها وشركات القطاع الخاص. وتخلق ساحة للتفاعل بين القطاعات الثلاثة. كما أنها ساحة لتبادل الخبرات والدروس المستفادة حول التكامل بين السياسات المحلية المختصة في التنمية وبدائل السياسات المطروحة من جانب تلك المراكز. كما أنها ساحة لتبادل المطبوعات والأبحاث والتحليلات المستقبلية، ودعم القدرات البحثية للخبراء بالدول، خاصة النامية والانتقالية، ووصلها بالقادة بمختلف أنحاء العالم. ومن ثَمَّ ستساعد صانع القرار بشكل غير مباشر في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة. ومن الجدير بالذكر أن كلًّا من المركز الإقليمي والمجلس المصري للشؤون الخارجية عضوان في شبكة EUROMESCO[113].

وفي هذا السياق نذكر مبادرة مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لإنشاء شبكة لمراكز الفكر بالدول النامية NTTDC عام 2009 عقب تنظيمه لسلسلة من مؤتمرات مراكز الفكر بالدول النامية بداية، من عام 2007، ولكن لم يستمر العمل بها وبقي الوضع على ما هو عليه[114].

ثامنًا- التواصل مع الجمهور وصانع القرار:

على مراكز الفكر ألا تكون مراكز نخبوية فقط وإنما تكون بمثابة جسر للمعرفة بين النخبة والجمهور، والعكس صحيح؛ فعليها أن تعكس السياسات وتترجمها وتفسرها للجمهور الذي يجب أن تنقل نبضه ومشاكله وآراءه إلى صانع القرار ليكون ذلك مدخلًا من مداخل عملية صنع السياسة العامة، وتترجم ما يصدره من سياسات وتقيس مردود السياسات على المجتمع، وتنقله بدورها لصانع القرار؛ لتحسين جودة السياسات.

تاسعًا- لعب دور في عملية صنع السياسة العامة من خلال:

(أ) **وضع أجندة الحكومة**، أي تحديد القضايا ذات الأولوية لتحتل المكانة الأولى في جدول اهتمامها.

(ب) توفير المشورة والنصح في ما يتعلق بقضية طارئة على صانع القرار تتطلب سرعة البت فيها.

(جـ) **إعادة اهتمام صانع القرار أو الجمهور بقضية ما**، أو إعادة تشكيل الآراء بصددها.

(د) كما تقوم **بترجمة السياسات والأحداث الجارية في وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة.**

(هـ) **تيسير تبادل الأفكار**؛ وذلك لأن أغلب الساسة وصناع القرار قد لا يكونون متخصصين في مختلف القضايا المطروحة على الساحة، ويُحتمل ألا

تكون لديهم رغبة - لسبب أو لآخر - في قراءة الأبحاث والدراسات المعدة بشأن القضية محل الاهتمام.

(و) **إنتاج دراسات تقدم خدمة تقنية لصانع السياسة العامة**، ولتحقيق ذلك الهدف تقوم مراكز الفكر بتطوير معرفة (أبحاث، دراسات...) خاصة بتفاصيل برامج الحكومة وسياساتها، مع الاستعداد لتقديم أية اقتراحات تقنية لصانع السياسة، مما يخلق سمعة طيبة لتلك المراكز.

(ز) **منبع للكوادر المؤهَّلة لمناصب صنع السياسة العامة.** تقوم مراكز الفكر بتغذية دوائر صنع السياسة العامة بأفراد من خارج الجهاز البيروقراطي من بين خبرائها وباحثيها.

(ح) **دعم بعض السياسات العامة الجديدة، وإكسابها الشرعية اللازمة لتطبيق تلك السياسات.**

(ط) **الدفاع عن السلطة السياسية، والعمل على منحها الشرعية في ما تمارسه من سياسات وما تتخذه من قرارات.** يتم ذلك من خلال إحاطة النخبة علمًا بالتأثير المحتمل في حالة الحفاظ على الوضع المؤسسي الراهن، والسيناريوهات المحتملة في حالة معارضة سياسات الإصلاح. كما تقدم تسويغًا للسياسات التي قد ينتج عنها أذى لقطاع عريض من الجمهور على المدى القصير[115].

عاشرًا- الحرص على تقييم سياسات الحكومة وبرامجها:

يكون هذه الحرص من خلال الإجابة عن عدة تساؤلات، مثل: أي من السياسات المتاحة لمواجهة المشكلة محل الاهتمام أقل تكلفة؟ هل ما تقدمه الحكومة من خدمات يتلاءم من حيث الحجم مع ما تقدمه الحكومات الأخرى؟

حادي عشر- العمل كآلية من آليات القوة الناعمة Soft Power لصياغة الأجندة السياسية، فهي - وفقًا لجوزيف ناي - تمثل تحديًا للغة الحوار العام

الذي تم الاعتياد عليه، وتستخدم كآلية لإعادة تعريف الخرائط العقلية لصناع السياسة[116].

ثاني عشر- خلق حركات الرأي وقيادتها ونشر الأفكار السياسية، ذلك أن هذه المراكز تسهم بدرجة كبيرة في القيام بتغطية إعلامية مكثفة تكسب قضية ما السخونة والاهتمام اللازمين لتصبح محور النقاش المجتمعي[117].

ثالث عشر- التأثير على النظم السياسية، ويكون ذلك من خلال تعديل البرامج أو السياسات الموجودة بالفعل، وإعادة تصميم البرامج والسياسات الأساسية، وتبني سياسات جديدة[118].

رابع عشر- وجود وحدة لاستشراف المستقبل:

برعت مراكز الفكر في إسرائيل في علم المستقبليات بل وبدأت في تناول هذا العلم في حقل العلوم السياسية وعلم الاجتماع، فعلى سبيل المثال يناقش مركز السياسة والإستراتيجية بشكل دوري خلال مؤتمره السنوي «سلسلة مؤتمرات هرتسيليا لميزان الأمن القومي» - أبرز التحديات الواقعة والمحتملة على الأمن القومي الإسرائيلي وسبل الخروج منها[119]، وتقدم هذه المؤتمرات بدائل سياسات أمام صانع القرار تطور سنويًا بل ووضع إستراتيجية من أجل بقاء إسرائيل: «إستراتيجية مجابهة معاداة السامية الجديدة»[120].

ومن ثَمَّ على مراكز الفكر المصرية الاهتمام بالمخاطر المحتملة وتخصيص إدارة مختصة بالنظر للمستقبل ووضع سيناريوهات بديلة تقدَّم لصانع القرار.

خامس عشر- الاهتمام الجدي بنوعية القضايا (قضايا السياسة العامة):

من المهم أن تهتم مراكز الفكر بالقضايا والمشكلات التي تمس قطاعًا عريضًا من الناس وتقع على أولويات صانع القرار بهدف حلها أو منع تكرار

حدوثها. أي تهتم بالسياسة العامة وليس بالقضايا الهامشية، وعليها أيضًا أن تلقي الضوء على التهديدات المحتملة في المجتمع لتوجيه اهتمام صانع القرار بها.

سادس عشر- وضع إستراتيجية جديدة للتواصل مع الإعلام:

على مراكز الفكر الاهتمام بوسائل الإعلام والتواصل معها بشكل دوري، فوسائل الإعلام تستطيع المساهمة في صياغة الرأي العام وتشكيل إدراكه، وكذلك صناع القرار حول القضايا المهمة، وتسليط الضوء حول الكيانات والأشخاص شاغلي المواقع البارزة بالمجتمع. فيمكنها أن تدعم مصداقية مراكز الفكر، بل وتخلق صورة ذهنية مؤداها سيطرة تلك المراكز على عملية صنع السياسة العامة. فعليها أن تحرص على تغطية أنشطتها إعلاميًا، وكذا الأحداث التي تنظمها، وظهور باحثيها في نشرات الأخبار، والبرامج الحوارية Talk Shows التي تبثها القنوات التليفزيونية، ومحطات الإذاعة والمشاركة في الصحافة من خلال «كتابة المقالات، والدراسات، ومقالات الرأي، والأعمدة الأسبوعية...»، وكل ذلك للرد على التساؤلات المثارة بوسائل الإعلام[121]. وقد تحتاج تلك المراكز لوجود مسؤول للإعلام والعلاقات العامة، لتحقيق مهمة التواصل مع وسائل الإعلام المختلفة.

والأكثر من ذلك أنها يمكنها فتح قناة إعلامية لها تَبُثُّ عليها أحداثها وبرامجها وفعالياتها أو برنامج تليفزيوني كمعهد إسرائيل للديمقراطية، حيث أسس برنامج «العين السابعة» على التلفاز الإسرائيلي وهو البرنامج الذي يصفه أعضاء المركز عبر موقعهم الإلكتروني بأنه المقر الأول ذو البث المباشر بالعالم للنقد الذاتي، الذي يتم بشكل حرفي وموضوعي لما ينظمه ويصدره من منتجات بحثية عبر وسائل الإعلام[122].

سابع عشر- وحدة للتطوير المؤسسي:

هناك أهمية لوجود وحدة للتطوير المؤسسي، لتقييم أداء المركز بشكل دوري وتقدير احتياجات الموارد البشرية والمادية، وتقوّم هذه الوحدة عمل المركز وتضع خطة للتطوير يمكن تطبيقها لتحسين جودة المنتج البحثي والدور المرجو من المركز، ووضعه على مصاف المراكز الدولية والعالمية. ومن الجدير بالذكر أن المركز الإقليمي لديه وحدة للتطوير المؤسسي[123].

ثامن عشر- وضع إستراتيجيات للضغط على صانع القرار والبرلمانيين والإعلاميين وحثهم على تبنّي وجهة نظر المركز في القضايا المطروحة.

تاسع عشر- البعد عن التوجهات الذاتية والسياسية خلال العمل البحثي.

2- بدائل سياسات مطروحة أمام صانع القرار:

أولًا- سن تشريع ينظم عمل مراكز الفكر في مصر:

أي إصدار قانون ينظم عمل مراكز الفكر وعلاقتها بالدولة، ويقنن وضعها، فهي ليست شركة خاصة أو جمعية أهلية. وكذا يقنن القنوات الشرعية المتاحة أمامها للحصول على التمويل.

كما ينبغي إعادة النظر في القوانين المنظّمة لعمل المراكز الحكومية لتفادي التعقيدات البيروقراطية وإهدار الوقت والجهد وهجرة العقول.

ثانيًا- الاعتماد على المراكز طيبة السمعة:

لمواجهة مشكلة أزمة الثقة يمكن لصانع القرار الاعتماد على المراكز طيبة السمعة، وليس فقط الدوائر القريبة والمتقاطعة. فيرى د. جيمس ماجين أن السمعة الطيبة لها ثلاثة أبعاد[124]:

(أ) سمعة أكاديمية جيدة (اعتماد رسمي، والاقتباس من مطبوعات بالمركز Citation of Think Tanks، ومطبوعات للباحثين كالكتب الأكاديمية، والجرائد، والمشاركة في المؤتمرات، وبعض المطبوعات المتخصصة). ومن ثَمَّ فعنصر الحياد العلمي مكون واضح خلال عملها.

(ب) سمعة طيبة لمراكز الفكر بالإعلام، ويظهر ذلك في عدد مرات الظهور بوسائل الإعلام، والتغطية الإعلامية، والمقابلات بالبرامج الحوارية.

(جـ) سمعة طيبة لدى صناع السياسة العامة (الخبرة الموروثة)، ويتضح ذلك في اعتراف صانع القرار بقضايا معينة، وعدد الملخصات المقدمة له، وعدد المقابلات الرسمية مع صناع القرار، ومشروعات القوانين المقدمة من مراكز الفكر.

ثالثًا- إعادة النظر في عمل مراكز الفكر والحاجة الملحَّة لدورها:

على صانع القرار أن يعي أهمية مراكز الفكر ودورها في دعم عملية صنع السياسة العامة؛ لأن طبيعة العصر اختلفت والمشكلات الطارئة أصبحت شديدة التعقيد والصعوبة بحيث يعجز أمامها موظفو الجهاز الحكومي والبيروقراطي، ولا يقدرون على مجابهتها بمفردهم.

رابعًا- وجود كيان مؤسسي ينظم العلاقة مع مراكز الفكر وصانع القرار:

من المهم وجود كيان مؤسسي يتواصل مع مراكز الفكر ويكلفها بالتكليفات التي تلبي حاجة صانع القرار عند مناقشته للقضية المطروحة أمامه. وقد يكون هذا الكيان تابعًا لرئاسة الجمهورية أو أحد المجالس الاستشارية. فهناك ضرورة لحصر المتخصصين والمراكز المهتمة وفقًا لتخصصها البحثي، حتى يمكن التواصل معها في القضايا الطارئة.

ويمكن لهذا الكيان المؤسسي طرح مشروعات بحثية مشتركة مع مراكز الفكر والجهات الحكومية المعنية، للإفادة من خبرة كل طرف ولتحقيق مزيد من التعاون بين الطرفين. والخروج بتوصيات أكثر جدوىٰ وملاءَمة للواقع[125].

خامسًا- استعانة صانع القرار بخبراء مراكز الفكر بالمجالس الاستشارية التابعة لرئاسة الجمهورية:

هناك أهمية لأنْ يتم تغذية المجالس الاستشارية التابعة لرئاسة الجمهورية بخبراء مراكز الفكر؛ وذلك نظرًا لما لهم من علم وخبرة ومعرفة، ولتكون هذه المجالس بمثابة قناة مباشرة للتواصل مع متخذ القرار.

سادسًا- حرية تبادل المعلومات في ضوء الممكن والمتاح:

من المهم تيسير تبادل المعلومات التي لا تمس الأمن القومي المصري حتىٰ يمكن لمراكز الفكر تقييم أداء عمل الحكومات المتعاقبة والسياسات المطبقة وتقديم تقرير وافٍ لصانع القرار حول جدوىٰ السياسات التي تُنتَهج وفاعلياتها ومدىٰ تأثيرها المجتمعي.

سابعًا- الاستعانة بخبراء مراكز الفكر في الجهاز البيروقراطي بالدولة:

تمد مراكز الفكر الحكومة بالكوادر البشرية اللازمة، فهي بمثابة مخزون إستراتيجي للحكومات، وعلىٰ صانع القرار الإفادة من هذا المخزون، خاصة أن عدد المراكز التي تم الاستعانة بخبرائها في المناصب الحكومية بالدولة قليلًا[126].

ثامنًا- الاستعانة في تقييم برامج السياسة العامة:

أثبتت الخبرة الدولية لمراكز الفكر أن أنجع عمليات تقييم السياسة العامة هي التي تتم بتفويض من الحكومة ذاتها. وتتطلب دراسات التقييم الجادة والرصينة بيانات كافية حول الكيفية الجيدة لعمل برامج الحكومة، وكذا دراسة

مدىٰ استعداد جزء من الحكومة للمخاطرة بشكل يمكن أن يعرّضها للفشل. وتقل جودة هذه الدراسات في الدول التي تقل بها إتاحة المعلومات، وتضعف بها محاسبة الحكومة[127]. فمن المهم إدراك الحكومة أن عملية تقييم أدائها ليس من قبيل النقد الهدام وإنما البناء المثمر لتحسين دورها ودعم شرعيتها المجتمعية، وزيادة قدرتها علىٰ تلبية احتياجات المواطنين وكسب ثقتهم.

تاسعًا- النظر للمستقبل:

القائد الذي ينظر إلىٰ مستقبل الأمة هو الداعم لدور مراكز الفكر حتىٰ في ظل النظم الشمولية والسلطوية، فالنظرة للمستقبل هي التي تدفعه للنظر للأمام؛ بغية الوصول للأفضل. فمراكز الفكر لديها القدرة علىٰ إنتاج المعرفة، ووضع حلول ابتكارية للمشكلات، وإجراء الدراسات والأبحاث لتوقع الاحتياجات المستقبلية لصناع السياسة العامة، ووضع سيناريوهات لمواجهة التحديات المستقبلية[128]. فمراكز الفكر يجب أن تكون قادرة علىٰ التوقع ورد الفعل Anticipate & React ، أي توقع المشكلة، ووضع خطط لمواجهة التحديات العاجلة والقريبة، وقصيرة الأجل وطويلته[129].

من هنا يمكن القول إنه في البلاد التي صاغت لنفسها مشروعًا نهضويًا، فإن العلم والبحث العلمي يحتلان في العادة مكانة عليا؛ لأن المشروع النهضوي يهدف عادة إلىٰ تحقيق التنمية البشرية الشاملة، مع التركيز علىٰ قوة الدولة بالمعنىٰ الشامل الكامل، ونعني عسكريًا وصناعيًا وثقافيًا ... إلخ[130].

*

الخلاصة

لقد مرت مصر بتجربة قاسية من عدم الاستقرار، وغياب واضح لمؤسسات الدولة، خاصة خلال ثورة 25 يناير وما تبعها، وتوالت الخسائر والمخاطر، وظهر أمامنا تحديات جديدة للقضاء على الآفات الاجتماعية والأخطار الداخلية كالإرهاب، ومواجهة المطامع الخارجية، وإعادة بناء الوطن من الداخل اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، وهو ما خلق أمامنا تحديًا لإعادة بناء البيت المصري، مما يتطلب وجود دور للخبراء والمتخصصين في وضع سيناريوهات المرحلة بل والنظر نحو المستقبل، وهذا لن يتأتى بالجهاز الإداري للدولة فقط، فالتطور وغزارة المعلومات، وسرعة المتغيرات وتواترها، وكثرة الآمال والطموحات التي صاحبت الثورتين المتتاليتين، لن يمكن مواجهتها وتلبية الممكن منها إلا بوجود دور حقيقي لمراكز الفكر.

فمراكز الفكر ما يميزها هو انشغالها بقضايا السياسة العامة للدولة التي تمثل شأنًا عامًا تعكس أجندة صانع القرار، وهذا في الواقع ما يؤهلها لممارسة دور مميز وفاعل للنظر نحو المستقبل.

وقد استطاعت الدراسة تشخيص بعض المشكلات التي تعاني منها مراكز الفكر خلال عملها بمصر، كتحدي رأس المال البشري وإشكالية استقطاب الكفاءات، ونقص الموارد المالية، وما له من تأثير على استقلالية تلك المراكز وانعكاس على أجندتها البحثية. وما تستخدمه من وسائل للتأثير وآليات في التواصل مع صانع القرار.

ولكن ينبغي الإشارة إلى أن مراكز الفكر في مصر عليها عبء ثقيل لمساعدة النخبة في دعم عملية صنع السياسة، وتقديم بدائل السياسات في ضوء

الممكن والمتاح لتعظيم الفائدة المرجوة وتقليل الفاقد المتوقع. فالخروج من بوتقة تحديات المرحلة الحالية يتطلب العبور نحو مستقبل مدروس قائم على خطط إستراتيجية قابلة للتنفيذ.

وقد توصلت الدراسة في هذا الشأن إلى عدد من التوصيات الهادفة لبناء عقد اجتماعي جديد بين طرفي المعادلة، وسجلت الدراسة عددًا من التوصيات الموجهة لمراكز الفكر؛ أملًا في النظر إليها بعين الاعتبار، وأخرى موجهة لصانع القرار كتعبير عن إرادة حقيقية للتغير نحو الأفضل. فتتطلَّب العلاقة الجديدة بين الطرفين استيعاب بعض الحقائق وتبني بعض المبادرات لدعم دور كل منهما. فبالنسبة لمراكز الفكر يمكنها الاعتماد على متخصصين في مجال تنمية الموارد التي يجب أن تتسم بالتعدد والتنوع والاستمرارية، وأن تحرص على بناء القدرات البحثية لشباب الباحثين وتصعيد الجيل الثاني، وتدريبهم على كتابة أوراق السياسة العامة؛ حتى يمكنهم مخاطبة صانع القرار، والتنسيق في ما بينها - أي بين هذه المراكز - لتكوين شبكة تجمع مراكز الفكر المصرية وتنسيق العمل بينها، وتبنيها مبادرة لإعداد مسودة قانون ينظم شكل العلاقة بين الطرفين، إضافة إلى الإفادة من الخبرة الدولية من خلال الانضمام إلى شبكات مراكز الفكر. وأن تحرص على لعب دور في عملية صنع السياسات، بل وتقييم برامج الحكومة وإنجازاتها، وخلق حركات رأي مجتمعية، لتشكيل آلية من القوة الناعمة، وصياغة آلية للتواصل مع وسائل الإعلام المختلفة، بل وتأسيس وحدة للتطوير المؤسسي والبعد عن الذاتية والتحيز، بل ووضع إستراتيجيات للضغط على صناع القرار وتنظيم حملات للمطالبة والدفاع.

أما بالنسبة لساحة صانع القرار؛ فالأمر يتوقف على الإرادة والرغبة في دمج هذا الفاعل المهم خلال منظومة صنع السياسة العامة، من خلال سَن تشريع ينظم عملها، والتعاون معها، متخطية أزمة الثقة القائمة عقب الثورة من خلال

الاعتماد على المراكز طيبة السمعة وتقنين الوضع في كيان مؤسسي ينظم العلاقة مع تلك الكيانات المهمة، وتبادل المعلومات في ظل مناخ من الحرية والدعم، والاستعانة بقياداتهم داخل الجهاز البيروقراطي في الدولة وفقًا لدوائر التخصص المختلفة. والأهم من كل تلك البدائل هو النظر للمستقبل، أي إرادة القائد للنظر إلى الأمام وليس الخلف.

وفي ظل ما يجابهنا من تحديات داخلية وخارجية هناك ضرورة ملحَّة للتصدي للواقع المُزْري الذي لن يستطع أن يقاومه إلا الفكر الإستراتيجي الذي ينظر إلى المستقبل، وهذا هو الدور المفترض أن تقوم به مراكز الفكر بوطننا العزيز، لوضع خطط بديلة، لمجابهة المخاطر المستقبلية، والقائمة بالفعل لبناء مجتمعات متماسكة قادرة على عبور المستقبل وبناء واقع أفضل. والأمر لن يتوقف عليها فقط فالمسؤولية مشتركة بينها وبين صانع القرار، فالمستقبل هو مسؤولية تكاملية تفرض توافر الجهود كافة المخلصة للعبور نحو بر الأمان.

فوجود مراكز الفكر وما تمارسه من دور لم يعد ترفًا أو شكلًا للتباهي والتفاخر، ولكنه أضحى ضرورة مجتمعية، فدورها بدأ في الظهور في العالم لتلبية احتياجات صانع القرار مع الحرب العالمية الأولى لمواجهة خطط الغزو، وتدرج دورها بعد ذلك، حتى أصبح مقومًا أساسيًا لمواجهة تحديات كثرة المعلومات وتعدد دوائر المعرفة التي شكلت قوة ضاغطة للحاجة لكيانات قادرة على تقديم بدائل سياسات وتحليلات موضوعية موثوق فيها وذات جدوى.

وتتوقع الباحثة أن دور مراكز الفكر على المستوى العالمي قد يصبح في المستقبل القريب أحد بنود المشروطية الدولية للمؤسسات الدولية والجهات المانحة، بهدف حث الحكومات على اتخاذ قرارات محسوبة ومدروسة تقلل من المخاطر والتحديات والحروب والنزاعات القائمة بين الدول.

وعلى دوائر صنع السياسات أن تدرك هذه الحقيقة وألا تتبنى سياسة رد الفعل، وإنما الفرصة ما زالت قائمة لتبني سياسة المبادأة والمبادرة لتقوية مراكز الفكر وتقنين دورها ومواجهة ما تقابله من تحديات وعقبات. وعلى المراكز في الوقت ذاته أن تدرك ما عليها من مسؤولية ودور في تقديم تحليلات جادة للقضايا المدرجة على أجندة صانع القرار وأن تساعده في معالجة القضايا الاجتماعية الملحَّة والتحديات الممكنة أو المتوقعة. فالاستشراف والنظر للمستقبل أصبح هو الآلية اللازمة لمراكز الفكر المصرية، فنهضة الوطن لن تكون هبة أو منحة وإنما تتطلب جهدًا وجدًّا وتعاونًا من جميع الأطراف.

ومع حرص القيادة السياسية متمثلة في شخص الرئيس عبد الفتاح السيسي على دعم المنظومة البحثية في مصر، ودعم دور مراكز الفكر، وجب على تلك المراكز أن تُعظِّم الإفادة من هذه الإرادة الواضحة والتعاون معًا لوضع رؤية جديدة لما يمكن أن يكون عليه الوطن في المرحلة التاريخية الجديدة التي نمر بها.

*

الهـوامش

(1) مع بداية القرن الماضي أدركت إدارة الدولة المصرية أهمية البحث العلمي ودوره في خدمة المجتمع، فبدأت في وضع الخطط لإنشاء مراكز للأبحاث العلمية، وكان مركز البحوث الفلكية والجيوفيزيقية هو أول مركز بحثي تم إنشاؤه في تلك الفترة، وفي الثلاثينيات ظهرت فكرة إنشاء مركز بحثي متعدد التخصصات وصدر مرسوم ملكي بإنشاء مجلس فؤاد الأول للأبحاث العلمية والذي تحول بعد ذلك إلى المركز القومي للبحوث، وتم افتتاحه عام ألف وتسعمائة وستة وخمسين وتلاه المركز القومي للبحوث الاجتماعية، ثم توالى إنشاء مراكز بحثية أخرى خلال النصف الثاني من القرن الماضي مثل هيئة الطاقة الذرية و مركز البحوث الزراعية ومركز بحوث المياه والإسكان وغيرها. لمزيد من التفاصيل انظر: وزارة البحث العلمي، خريطة مؤسسات البحث العلمي في مصر عام 2010، (متاحة نوفمبر 2015)، ص2.

(2) لمزيد من المعلومات انظر:
Michael B. Teitz, "Analysis for Public Policy at the State and Regional Levels T he Role of Think Tanks" International Regional Science Review, Vol. 32, No. 4, (2009) , P 480: P.494.

(3) James Mc-Gann, 2010 Global Go To Think Tanks Call for Nominations, (Philadelphia Think Tanks & Civil Societies Programs: Foreign Policy Research Institute, 2010), p 4: p 5.

(4) Donald E. Abelson and Christine M. Caberry, "Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the US", Canadian Journal of Political Science, (September 1998), P.525: P.555, http://www.jstor.org/stable/3233043, (accessed September 21 2001).

(5) عبد المنعم المشاط (وآخرون)، «مقرر السياسة العامة للدولة»، مدارس الديمقراطية، المعهد الأيرلندي للديمقراطية التعددية، 2012، متوافر على شبكة المعلومات الدولية في: http://democracy-schools.com/ar/Curriculum/Details/26، متاح 11 سبتمبر 2015.

(6) د. إيمان رجب، «مراكز الفكر فاعل صاعد مؤثر في عملية صنع السياسات في الشرق الأوسط»، مجلة اتجاهات الأحداث، العدد 8، (مارس 2015)، ص13، ص14.

(7) Kent R Weaver & James G.McGann, Think Tanks and Civil Societies in the Time of Change in James Mc-Gann, & Kent R.Weaver (eds), Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, (New Jersy: Transaction Publishers, 2005), p.5: p.6.

(8) لسنا في مجال لتقييم التقرير ولكن معايير الاختيار كان ينبغي وضوحها، خاصة أن بعض المراكز تغير دورها بشكل كبير، كمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، حيث انحصر دوره ولم

يعد مركز فكر بالمعنى المتعارف عليه، فكيف يحصل على المرتبة رقم 17 على قمة مراكز الفكر في أفريقيا والشرق الأوسط متقدمًا عن مركز موشي ديان في إسرائيل بـ 16 مركزًا، فأعتقد أن التقرير كان عليه تحديث بياناته ودراسة الإنتاج البحثي لكل مركز بدقة، بل وزيارة تلك المراكز.

(9) James Mc-Gann, 2010 Global Go To Think Tanks Call for Nominations, (Philadelphia Think Tanks & Civil Societies Programs: Foreign Policy Research Institute, 2010), p 4: p 5.

(10) عبد المنعم المشاط (وآخرون)، «مقرر السياسة العامة للدولة»، مدارس الديمقراطية، المعهد الايرلندي للديمقراطية التعددية، 2012، مرجع سابق.

(11) المركز المصري لمكافحة الإرهاب أحد المراكز المهتمة بقضية مكافحة الإرهاب ووضع بدائل سياسات لدعم صانع القرار في هذا الشأن. لمزيد من التفاصيل انظر: «الموقع الرسمي للمراكز المصري لمكافحة الإرهاب»، http://www.egycct.org/، (متاح 15 أكتوبر 2015).

(12) دليل السياسة الخارجية: دليل لمراكز الفكر بمختلف أنحاء العالم يتبع معهد السياسة الخارجية بجامعة بنسلفانيا يتم بشكل سنوي ليقيم أداء مراكز الفكر الأكثر تأثيرًا على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي، حيث يتم ترشيح أبرز المراكز بمختلف أنواعها ولكن تستثنى المراكز الحكومية لعدم استقلاليتها، مما يؤثر على فاعليتها. لمزيد من التفاصيل انظر:

"International Relation Program at University of Penselvania, Think Tanks Foreign Policy Directory', http://www.sas.upenn.edu/irp, (accessed November 15 2013).

(13) لمزيد من التفاصيل يمكن الاطلاع على دراسات الرأي العام بموقع «المركز المصري لدراسات الإعلام والرأي العام - تكامل مصر»، http://www.ecmeg.com، (متاحة 11 نوفمبر 2015).

(14) جريدة الوطن، (3 يونيه 2014).

(15) Donald E. Abelson and Christine M. Caberry, "Comparative Analysis of Think Tanks in Canada and the US", Canadian Journal of Political Science, (September 1998), P.525: P.555, http://www.jstor.org/stable/3233043, (accessed September 21 2001).

(16) الموقع الرسمي المركز المصري لبحوث الرأي العام، www.baseera.com.eg/home_en.aspx، (متاح 11 نوفمبر 2015).

(17) الموقع الرسمي مركز الجمهورية للدراسات والأبحاث السياسية والأمنية:
http://www.algomhuria.net.eg/terrorism/ (متاح 11 نوفمبر 2015).

(18) مقابلة مع السفير عزمي خليفة، خبير بالمركز الإقليمي للدراسات (القاهرة، أكتوبر 2015). ومقابلة مع د. قدري سعيد، نائب مدير المركز الإقليمي للدراسات، (القاهرة، أكتوبر 2015).

(19) مقابلة مع السفير الدكتور السيد أمين شلبي، المدير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية، (القاهرة، أكتوبر 2015).

(20) James Mc-Gann, 2010 Global Go To Think Tanks Call for Nominations, Op.Cit, p 4, p 5.

(21) لمزيد من التفاصيل انظر: أحمد موسى بدوي، «القدرات التنافسية للبحث الاجتماعي العربي - تحليل مقارن للبحوث المنشورة في دوريات علمية محكمة»، إضافات، العدد 12، (خريف 2012)، ص74 : ص94.

(22) ماجين 2014.

(23) من الصعب الوقوف على الأمر نظرًا للوضع السياسي غير المستقر بمصر، إضافة إلى عدم إفصاح صانع القرار عن مثل هذا الوضع، فضلًا عن تفضيله - أي صانع القرار - التعاون مع الخبراء بذواتهم وليس بتبعيتهم المؤسسية كما سيتضح. المصدر: مقابلة مع د. محمد كمال: أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز دراسات المناطق الدولية بجامعة القاهرة (القاهرة، نوفمبر 2015).

(24) مقابلة مع السفير الدكتور سيد أمين شلبي، مرجع سابق.

(25) الغريب أن ما تفتقده مراكز الفكر نجحت فيه بعض مؤسسات المجتمع المدني كالمؤسسات الخيرية، حيث استطاعت شحن الرأي العام والنخب لدعم عملها وتبني بعض مشروعاتها العملاقة، ومن أبرزها مؤسسة مصر الخير، مستشفى 57357. وقد يكون السبب هو اعتمادها على فريق متخصص في الإعلام والتسويق وتنمية الموارد.

(26) دوائر صنع السياسات: المعنى المستخدم في الدراسة يضم من هم في السلطة، وكذلك الكيانات المحتمل وصولها للسلطة، مثل الأحزاب السياسية، وجماعات المصالح المختلفة والقطاع الخاص، وقوى الشارع التي أصبح من الواضح أن لديها القدرة على التأثير في سياسات الدول الداخلية والخارجية، وكذلك تغيير طبيعة النظم التي تحكم.

(27) Kent R.Weaver and James G.McGann, Think Tanks and Civil Societies in a Time of Change, in James G.McGann and Kent R.Weaver , eds, Think Tanks & Civil Societies: Catalyst for Ideas and Action, Op.Cit, P.5, P.20.

(28) Lucile Desmoulins, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, in James Mc-Gann, and Kent R.Weaver, eds, Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, Op.Cit, P. 148, P.149.

(29) Stephen Boucher, "Europe and its Think Tanks" a Promise to be Fulfilled", Op.Cit.

(30) في النظام الرئاسي هناك فصل للسلطات مقابل تداخل السلطات في النظام البرلماني. ويسمح الفصل بوجود عدد أكبر من نقاط التداخل، مما يشجع مراكز الفكر على إنشاء علاقات تبادلية مع بعض أعضاء السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية. كذلك فإن ضعف الأحزاب السياسية، وعدم قدرتها على تلبية الاحتياجات المعرفية اللازمة لصانع السياسة العامة. لمزيد من التفاصيل انظر:

Donald E.Abelson, Think Tanks in North America, Think Tanks and Civil Societies in a Time of Change, in James G.McGann and Weaver, R. Kent, eds, Op.Cit, P. 38

(31) مقابلة مع السفير عزمي خليفة، مرجع سابق.

(32) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، رئيس مجلس إدارة المركز العربي للدراسات الإنسانية، (القاهرة، سبتمبر 2015).

(33) مكالمة تليفونية مع د. عمار شريعان، مدير المركز الديمقراطي العربي (سبتمبر 2015).

(34) Bakry M. El Medni, "Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises", International Journal & Social Science: Special Issue, Vol. 3, No. 12, June 2013, p 14- p26.

(35) السيد يسن، «حوار تفاعلي حول النهضة العلمية»، الأهرام، (26 ديسمبر 2013).

(36) مصرس، (3 يناير 2012).

(37) وزارة الدولة للبحث العلمي، خريطة مؤسسات البحث العلمي في مصر 2010، ص2.

(38) هاني الناظر، «مراكز الأبحاث المصرية بين الواقع والمأمول»، الوطن نيوز:
www.elwatannews.com/news/details/414523، (متاح فبراير 20، 2014).

(39) مقابلة مع د. محمد كمال، مرجع سابق.

(40) مقابلة مع الكاتب الصحفي معتمر أمين: عضو لجنة الخمسين لإعداد دستور 2014، (القاهرة، أكتوبر 2015).

(41) Bakry M. El Medni, Civil Society and Democratic Transformation in Contemporary Egypt: Premise and Promises, Op.Cit.

(42) Donald E. Abelson, Think Tanks in North America, Think Tanks and Civil Societies in a Time of Change, in James G McGann & Kent R.Weaver, eds, Op.Cit, P. 38.

(43) Shirley Avrami, Estabishing a Research and Information Centre in the Israeli Parliament (Knesset), http://knesset.gov.il/mmm/data/pdf/me02972.pdf, (accessed on February 15, 2013).

(44) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(45) مقابلة مع أحد القيادات العسكرية، (القاهرة، أكتوبر 2015).

(46) مقابلة مع السفير الدكتور عزمي خليفة، مرجع سابق.

(47) مقابلة مع د. محمد كمال، مرجع سابق.

(48) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(49) Lucile Desmoulins, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, in James Mc-Gann, and Kent R.Weaver eds, Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, Op.Cit, P. 142: P.143.

(50) مقابلة مع السفير الدكتور عزمي خليفة، مرجع سابق.

(51) هذا على خلاف توصيات المركز التي تصل لصانع القرار العربي مع اختلاف القضية محل النقاش، فعلى سبيل المثال الكتب والأبحاث كتاب «الحوثية في اليمن - الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية» اهتم به صانع القرار بالسعودية سمو الأمير خالد بن سلطان نائب وزير الدفاع آنذاك ولقي مردودًا قويًا داخل المؤسسة السعودية. المصدر: مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(52) مقابلة مع اللواء أحمد الشربيني، القائم بأعمال مدير المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، (القاهرة، أكتوبر 2015).

(53) السيد يسن، «حوار تفاعلي حول النهضة العلمية»، الأهرام، (26 ديسمبر 2013).

(54) مقابلة مع السفير سيد شلبي، مرجع سابق.

(55) "The Newsletter about Reforming Economies, Interview with Raymond J. Struyk, Independent Think Tanks Roll On in Transition", Economies Transition Newsletter:, http://www.worldbank.org/html/prddr/trans/about.htm, (accessed February 11, 2011).

(56) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(57) نفسه.

(58) نفسه.

(59) مقابلة مع د. محمد كمال، مرجع سابق.

(60) Donald E.Abelson, Think Tanks in North America, Think Tanks and Civil Societies in a Time of Change, in James G.McGann and Weaver, R. Kent, eds, Op.Cit, P. 38.

(61) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(62) مقابلة مع الكاتب الصحفي معتمر أمين، مرجع سابق.

(63) مكالمة تليفونية مع د. عمار شريعان، مرجع سابق.

(64) السيد يسن، «الإستراتيجية العلمية بين الرغبة والقدرة!(5)»، الأهرام، (19 ديسمبر 2003).

(65) مقابلة مع اللواء الشربيني، مرجع سابق.

(66) مقابلة مع الكاتب الصحفي معتمر أمين، مرجع سابق.

(67) مقابلة مع السفير سيد شلبي، مرجع سابق.

(68) مقابلة مع أ. محمد عباس ناجي رئيس تحرير مجلة مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، (ديسمبر 2015).

(69) في اجتماع مع د أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق بمقر المركز في أغسطس 2009 أفاد أن الحكومة تولي اهتمامًا كبيرًا بعمل المركز، وستقدم له الدعم المالي المطلوب بدون سقف محدد. المصدر: محضر الاجتماع مع دولة رئيس الوزراء أحمد نظيف، بمقر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، وثيقة غير منشورة (القاهرة، 12 أغسطس 2009).

(70) قد عملت الباحثة في المركز لفترة طويلة.

(71) Stephen Boucher, "Europe and its Think Tanks" a Promise to be Fulfilled", Op.Cit.

(72) مقابلة مع الباحث والإعلامي محمد الشناوي، رئيس قسم الأبحاث بمركز ماعت للسلام (القاهرة، أغسطس 2015).

(73) مقابلة مع السفير سيد شلبي، مرجع سابق.

(74) Idem.

(75) Allen S. Hepner, "Next Generation Think Tank Techniques Can Bolster Issues Management Results", Impact, (October 2004.), http://www.newmillenniumresearch.org/Impact_1004.pdf, (accessed February 11, 2012).

(76) مؤتمر صحفي بعنوان المسؤولية الاجتماعية للشركات الأمريكية العاملة بمصر في عهد الرئيس باراك أوباما (القاهرة، 12 نوفمبر 2014).

(77) لمزيد من التفاصيل انظر:

United Nation Development Program (UNDP), Report 1: Caribbean Regional Conference Corporate Social Responsibility Creating Value Through Private Public Sector Partnership, Trinidad& Tobago, Tuesday 27 Oct. 2009, http://www.undp.org.tt/csr/UNDP%20CSR%20Regional%20Conference%20report%20final%20complete%202009.pdf, (accessed February 30, 2013)

(78) يعمل الآن من ألمانيا. المصدر: مكالمة هاتفية مع د. عمار شريعان، مرجع سابق.

(79) مقابلة مع أحد القيادات العسكرية، مرجع سابق.

(80) Stephen Boucher, "Europe and its Think Tanks" a Promise to be Fulfilled", Op.Cit..

(81) مكالمة هاتفية مع د. عمار شريعان، مرجع سابق.

(82) مقابلة مع د. محمد كمال، مرجع سابق.

(83) هاني الناظر، مراكز الأبحاث المصرية بين الواقع والمأمول، مرجع سابق.

(84) William M.K Trochim, "Where Do Research Topics Come From", Research Method Knowledge Base, http://www.socialresearchmethods.net/kb/probform.php,2006, (accessed April 15, 2013).

مقابلة مع د. تيسير عبد الله رئيس الأكاديمية الفلسطينية للعلوم الأمنية برام الله، عبر شبكة المعلومات الدولية، بتاريخ (مارس 20، 2013)، ومقابلة مع أ. محمود محيي الدين حسن عوض خبير بالشؤون الأمنية (القاهرة، 3 أكتوبر 2013).

(85) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(86) السيد يسن، حوار تفاعلي حول النهضة العلمية، مرجع سابق.

(87) Roy Stewart, On the Definition of Think Tanks: Towards a More Useful Discussion, Op.Cit..

(88) Lucile Desmoulins, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, in James Mc-Gann, and Kent R. Weaver, eds, Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, Op.Cit, p. 147.

(89) مقابلة مع السفير عزمي خليفة، مرجع سابق.

(90) مقابلة مع الكاتب الصحفي معتمر أمين عضو لجنة الخمسين، مرجع سابق.

(91) Lucile Desmoulin, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, in James Mc-Gann, and Kent R. Weaver eds, Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, Op.Cit, p. 145.

ومقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق

(92) Lucile Desmoulins, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, in James Mc-Gann and Kent R.Weaver eds, Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, Op.Cit, p. 144

(93) Stephen Boucher, "Europe and its Think Tanks" a Promise to be Fulfilled", Op.Cit.

(94) Roy Stewart , On the Definition of Think Tanks: Towards a More Useful Discussion, Op.Cit.

(95) صدى البلد (11 يونيه 2015).

(96) Stephen Boucher, "Europe and its Think Tanks" a Promise to be Fulfilled", Op.Cit..

(97) Ben Rogers, "Rethinking the Role of Think Tanks: As Politics Becomes Less Tribal, Ideas Become More Important for the Left Think Tanks May Provide Crucial New Direct", Op.Cit.

(98) Phone call with Dr. Manual Perez Yurula, (Cairo, Feb 2012)

(99) Roy Stewart , On the Definition of Think Tanks: Towards a More Useful Discussion, Op.Cit.

(100) Idem.

(101) السيد يسن، حوار تفاعلي حول النهضة العلمية، مرجع سابق.

(102) CPRN: Research Report, "The Future of Policy Capacity in Canada", Roundtable Report, Toronto, (December 1, 2008), www.cprn.org, (accessed January 12, 2013).

(103) السيد يسن، الإستراتيجية العلمية بين الرغبة والقدرة!، مرجع سابق.

(104) McGann, James G., The Global Go To Think Tanks: the Leading Public Policy Research Organizations in the World, Think Tanks & Civil Societies Programs, Philadelphia, Foreign Policy Research Institute, 2014,.http://www.fpri.org/research/thinktanks/mcgann.globalgotothinktanks.pdf, (accessed August 12, 2015

(105) Stephen Boucher,"Europe and its Think Tanks" a Promise to be Fulfilled", Op.Cit.

(106) Idem.

(107) مقابلة مع د. قدري سعيد، مرجع سابق.

(108) Interview with Prof Matlotleng Patrick, Chief Executive Officer; Africa Institute of South Africa, (Cairo, Sept. 2009).

(109) 10th Africa Young Graduates and Scholars (AYGS) conference 2016, http://www.ai.org.za/, (Dec. 2015).

(110) إيمان رجب، «مراكز الفكر فاعل صاعد مؤثر في عملية صنع السياسات في الشرق الأوسط»، مجلة اتجاهات الأحداث، مرجع سابق، ص15.

(111) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(112) United Nations Conferences on Trade & Development, Launch of Global Network for Development Think Tanks and Development and Globalization: Facts and Figures, http://www.unctadxii.org/en/Programme/Other-Events/Parallel-and-Side-Events/Launch-of-Global-Network-for-Development-Think-Tanks-and-Development-and-Globalization-Facts-and-Figures, accessed on 03/10/2012 & Network of East Asia Think Tanks, http://www.neat.org.cn/english/zjdyen/index.php?topic_id=001001, (accessed October 30, 2012).

(113) هي الشبكة الرئيسة للأبحاث الخاصة بدراسات الأمن والساسة في المتوسط، تأسست عام 1996، وتضم في عضويتها 102 مؤسسة و32 دولة. لمزيد من التفاصيل انظر:
Euro-Mediterranean Study Commission,
http://www.euromesco.net/index.php?option=com_content&view=article&id=14&Itemid=35&lang=en, (accessed December 5, 2015)

(114) مقابلة مع السفير حسين الكامل، مستشار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار سابقًا، القاهرة، 2014.

(115) Werner Eichhorst & Ole Wintermann, "Generating Legitimacy for Labor Market and Welfare State Reforms: The Role of Policy Advice in Germany, the Netherlands, and Sweden", Discussion Paper, No. 1845, (November 2005), http://www.thinktankdirectory.org/downloads/051101-iza-legitimacy.pdf, (accessed May 17, 2013).

(116) Stephen Boucher, "Europe and its Think Tanks" a Promise to be Fulfilled", Op.Cit.

(117) Lucile Desmoulins, French Policy Research Institutes and their Political Impact as another illustration of the French Exception, in James Mc-Gann, and Kent R.Weaver , eds, Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, Op.Cit, p. 153.

(118) Evert A.Lindquist, Discerning Policy Influence: Framework for Strategic Evaluation of IDRC Supported Research, School of Public Administration: University of Victoria, (September 2001.), http://betterevaluation.org/sites/default/files/discerning_policy.pdf, (accessed August 11, 2012).

(119) لمزيد من التفاصيل انظر: هبة جمال الدين، دور مراكز الفكر في صنع السياسة العامة: دراسة حالة إسرائيل،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015).

(120) لمزيد من التفاصيل انظر: هبة جمال الدين، «الإستراتيجية الإسرائيلية من أجل البقاء: مجابهة ظاهرة معاداة السامية الجديدة»، مجلة البحوث والدراسات العربية، أكتوبر 2015.

(121) Donald E. Abelson, Is Anybody Listening? Assessing the Influence of Think Tanks" in Adolfo Garce', & Gerardo U"na,"Think Tanks and Public Policies in Latin America, Op.Cit

(122) Israeli Institute for Democracy, Op.Cit

(123) مقابلة مع د. قدري سعيد، مرجع سابق.

(124) James Mc-Gann, 2010 Global Go To Think Tanks Call for Nominations, Op.Cit, p 4, p. 5.

(125) مقابلة مع المهندس حسن الرشيدي، مرجع سابق.

(126) التصعيد كان يتم في عهد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك من داخل مركز المعلومات فقط والباقي من داخل الحزب الوطني بصفتهم الحزبية وليس نتيجة لانتمائهم البحثي لمراكز الأبحاث، وبالنسبة لفترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي كان الأمر يتم أيضًا وفق الانتماء الحزبي لجماعة الإخوان المسلمين (حزب الحرية والعدالة).

Morgan Lahrant, & Stephen Boucher, "Think Tanks in Europe and US: Converging or Diverging with Dr. James McGann, FPR and Stephen Boucher", Notre Europe Studies, Paris(, Dec. 13., 2004) http://www.notre-europe.eu/fileadmin/IMG/pdf/Semi22-en.pdf, (accessed April,1st.2014).

(127) Kent R Weaver & James G.McGann, Think Tanks and Civil Societies in the Time of Change in James Mc-Gann, & Kent R.Weaver (eds), Think Tanks & Civil Societies Catalysts for Ideas and Action, Op.Cit, p.5: p.6.

(128) Idem.

(129) Idem

(130) السيد يسن، محاضرة علمية في جامعة زويل، مرجع سابق.

● ○ ●